

## صورة الحجر على المفلس<sup>(١)</sup>

صُورَةُ الْحَجْرِ عَلَى الْمُفْلِسِ : أَنْ يَكُونَ لَزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو أَلْفٌ دِينَارٍ حَالَةً  
لأَزْمَةٍ زَائِدَةٌ عَلَى مَالِهِ ، فَيَطْلُبُ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو أَوْهُمَا مِنَ الْحَاكِمِ الْحَجْرَ  
عَلَى عَمْرٍو فَيَقُولَ الْحَاكِمُ : مَنَعْتُ عَمْرًا مِنَ التَّصَرُّفِ فِي أَعْيَانِ مَالِهِ .

## الصلح

الصلح لغة : قطع النزاع ، وشرعاً : عقدٌ يحصلُ به ذلك

### أقسام الصلح

أقسامُ الصلحِ اثنتان<sup>(٢)</sup> : صلحٌ حَظِيظَةٌ<sup>(٣)</sup> وصالِحٌ مُعَاوَضَةٌ ، فالأولُ :

(١) ويكتب في صيغة حجر المفلس : الحمد لله ، وبعد فقد حجر القاضى فلان على عمرو حجراً صحيحاً شرعياً ومنعه من التصرفات في ماله الحاصل يومئذ والحادث بعده منعا تاما بحكم ما ثبت عليه من الدين الشرعى الواجب الثابت في ذمته لمستحقه زيد الزائد على قدر ما بيده ، وبلغ الدين الشرعى الذى عليه ألف دينار لزيد المذكور ثابتة شرعا عند القاضى فلان المذكور ، وحكم بفلسه حكماً شرعياً ، وفرض له في ماله نفقته ونفقة من تنزله نفقته وهم فلان وفلان الخ ، وذلك كل يوم كذا إلى حين الفراغ من دفع ما يتحصل إلى زيد ثم يؤرخ . (٢) ويستخرج منها أقسام كثيرة : منها صلح الهبة والبيع والسلم والإجارة والعارية والإبراء والجمالة والخلع والمعاوضة عن الدم والفداء والفسخ . وقد اشتمل تصوير المتن على الهبة والبيع والإبراء والسلم ، كأن يقول صالحتك من الدار التى أدعها عليك على عبد في ذمتك صفته كذا وكذا سلماً وتكون العين رأس مال السلم والإجارة ، كأن يقول : صالحتك من سكنى الدار سنة بهذا العبد فيكون إجارة للعين المدعاة غيرها ، أو صالحتك من الدار بخدمة عبدك هذا إلى سنة فيكون إجارة لغير العين المدعاة بها من غريمه ، والعارية كأن يقول صالحتك من سكنى الدار سنة عليها ، والجمالة كأن يقول صالحتك من الدار التى تدعها على رد عبيدى ، والخلع كأن تقول الزوجة صالحتك من الدار على أن تطلقنى طليقة ، والمعاوضة عن الدم كأن يقول صالحتك من الدار على ما أستحقه عليك من القود ، والفداء : كقوله للحجرى صالحتك من كذا على إطلاق هذا الأسير ، والفسخ كأن يقول : صالحتك من السلم فيه على رأس المال . (٣) سمي بذلك لخط بعض المدعى به .

هُوَ الصَّلْحُ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَى بَعْضِهِ عَيْنًا<sup>(١)</sup> كَانَ أَوْ دَيْنًا<sup>(٢)</sup>. وَالثَّانِي : هُوَ الصَّلْحُ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَى غَيْرِهِ عَيْنًا<sup>(٣)</sup> كَانَ الْمُدَّعَى أَوْ دَيْنًا<sup>(٤)</sup>.

## شروط صحة الصلح

شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلْحِ اثْنَانِ : سَبْقُ خُصُومَةٍ ، وَإِقْرَارُ الْخُصْمِ .

### صورة الصلح<sup>(٥)</sup>

صُورَةُ الصَّلْحِ : أَنْ يَدَّعَى زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو دَارًا أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا فِي ذِمَّتِهِ فَيُنْكَرُ عَمْرٍو ، ثُمَّ يُقَرُّ فَيَقُولُ لَهُ زَيْدٌ صَالِحْتُكَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ عَلَى نِصْفِهَا أَوْ عَلَى هَذَا الثَّوْبِ ، أَوْ مِنَ الْعِشْرِينَ دِينَارًا عَلَى نِصْفِهَا أَوْ عَلَى هَذَا الثَّوْبِ ، فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

(١) وهو حينئذ هبة فتجري عليه أحكامها، ومنها شرط القبول؛ ولا يشترط سبق خصومة إن جرى بلفظ الهبة فقط ، بخلاف ما إذا جرى به مع لفظ الصلح أو بلفظ الصلح فقط .  
(٢) ويسمى حينئذ صلح إبراء ، سواء جرى بلفظ الإبراء أو الحط أو الإسقاط أو الصلح ، ثم إن اقتصر على لفظ الصلح اشترط سبق الخصومة والقبول أو أتى به مع أحد المذكورات قبله اشترط سبق الخصومة لا القبول ، وإن اقتصر على أحد المذكورات قبله لم يشترط واحد منهما .

(٣) كأن ادعى عليه دارا فأنكر ثم أقر له بها وصالحه منها على ثوب معين وهو حينئذ بيع تجرى عليه أحكامه .  
(٤) فإن صالح من بعض أموال الربا على ما يوافق في العلة كذهب بفضة اشترط قبض العوض في المجلس ، وإلا فإن كان دينا اشترط تعيينه في المجلس فقط أو عيناً لم يشترط شيء .  
(٥) ويكتب في صيغة الصلح: الحمد لله ، وبعد فقد جرى الصلح الصحيح الشرعي باللفظ الصريح المرعي بين زيد وعمرو في الدار الفلانية ، الحاد لها شرقا الخ ، على أن لزيد نصفها وعمرو النصف الآخر ، أو على أن لزيد الثوب الفلاني بدل الدار الفلانية اصطلاحا على ذلك بعد تقدم جميع شروط الصلح ومحركاته من دعوى وإنكار ، ثم إقرار مصالحة شرعية رضيا بها وانفقا عليها مع كمال الرشد ونفوذ التصرف ، ثم يؤرخ .

## الحوالة

الْحَوَالَةُ لُغَةً : التَّحْوِيلُ وَالْإِنْتِقَالُ<sup>(١)</sup> ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ يَقْتَضِي تَقْلَ دَيْنٍ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى<sup>(٢)</sup> .

### أركان الحوالة

أَرْكَانُ الْحَوَالَةِ سَبْعَةٌ : مُحِيلٌ ، وَمُحْتَالٌ ، وَمُحَالٌ عَلَيْهِ ، وَدَيْنٌ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ ، وَدَيْنٌ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَإِيجَابٌ وَقَبُولٌ<sup>(٣)</sup> .

ما يشترط في المحيل والمحتال والإيجاب والقبول

يُشْتَرَطُ فِي الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي ، وَفِي الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ مَا يُشْتَرَطُ فِي صَيْفَةِ الْبَيْعِ<sup>(٤)</sup> .

### شروط الدينين

شُرُوطُ الدَّيْنَيْنِ أَرْبَعَةٌ : نُبُوَّتُهُمَا<sup>(٥)</sup> ، وَصِحَّةُ الْأَعْتِيَاضِ عَنْهُمَا<sup>(٦)</sup> ،

---

(١) عطف تفسير . (٢) أى نقل الدين الذى فى ذمة المحيل للمحتال إلى ذمة المحال عليه فبإرها المحيل عن دين المحتال ويسقط دينه عن المحال عليه ، ويلزم دين المحتال المحال عليه فلا يرجع على المحيل إذا تعذر أخذه لنفسه أو غيره . (٣) ولا يتعين لفظ الحوالة بل هو أو ما يؤدي معناه كمنقلت حقتك إلى فلان ، أو جعلت ما أستحقه على فلان لك أو ملكتك الدين الذى عليه بحقتك . (٤) لأن الأصح أنها بيع دين بدين جواز للحاجة ولهذا لم يعتبر التقابض فى المجلس وإن كان الدينان ربويين ، لكنهما لا تصح بلفظ البيع .

(٥) فلا تصح ممن لادين عليه ولا على من لادين عليه وإن رضى .

(٦) كالثلث ولو فى زمن الخيار لادين السلم ولا دين الجمالة قبل الفراغ .

وَعِلْمُ الْعَاقِدِينَ<sup>(١)</sup> بِهِمَا قَدْرًا<sup>(٢)</sup> ، وَجِنْسًا<sup>(٣)</sup> وَصِفَةً<sup>(٤)</sup> ، وَحُلُولًا وَتَأْجِيلًا ،  
وَتَسَاوِيَهُمَا فِيهَا<sup>(٥)</sup> .

### صورة الحوالة<sup>(٦)</sup>

صُورَةُ الْحَوَالَةِ : أَنْ يَكُونَ إِزِيدٌ عَلَى عَمْرٍو أَلْفُ دِينَارٍ دَيْنًا حَالَةً صَحِيحَةً  
وَلِعَمْرٍو عَلَى بَكْرٍ مِثْلَهَا ، فَيَقُولُ عَمْرٍو إِزِيدُ : أَحَلَّتْكَ بِالْأَلْفِ الَّتِي لَكَ عَلَى  
عَلَى بَكْرٍ فَيَقُولُ زَيْدٌ : قَبِلْتُ .

## الضمان

الضَّمانُ لُغَةً : الْإِلْتِزامُ<sup>(٧)</sup> ، وَشَرْعًا : الزَّامُ حَقٌّ ثَابِتٌ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ<sup>(٨)</sup> ،

- (١) أى المحيل والمحتال . (٢) كعشرة . (٣) كذهب وفضة .  
(٤) كصحيحة ومكسرة وردية وجيدة . (٥) أى فى القدر والجنس والصفة  
والحلول والتأجيل ، فلا تصح بخمسة على عشرة بأن يأخذ العشرة بتامها فى مقابل الخمسة ،  
وتصح على خمسة من العشرة ، لأنه لا يعتبر التساوى بين دين المحيل ودين المحتال من حيث هما  
ولا يعتبر اتفاقهما فى الرهن ولا فى الضمان ، ولا يشترط رضى المحال عليه .  
(٦) ويكتب فى صيغة الحوالة : الحمد لله ، أحال عمرو لزيد على بكر بألف دينار ، وذلك  
مثل الدين الذى للمحتال المذكور على المحيل جنسا وقدرًا وصفة وأجلا حوالة صحيحة شرعية  
وبرئت بذلك ذمة المحيل ولم يبق عليه للمحتال حق ، ثم يؤرخ .  
(وصورة دعوى الحوالة) أن يقول زيد: أدعى بأنى أسحق فى ذمة بكر هذا ، أو الغائب إن  
كان غائبًا ألف دينار حالة صحيحة أقالنى بها عليه عمرو بدينى الذى لى عليه ، وهو ألف دينار  
حالة صحيحة حوالة صحيحة وقبلت الحوالة ، وأنه يلزمه تسليمها إلىّ حالا وأنا مطالب له بها ،  
ولى بيذة تشهد بذلك إن كان غائبًا أسألك سماعها والحكم بموجبها . (٧) أى سواء كان  
لمال أو لا ، وسواء كان بعقد أو لا . (٨) إشارة لضمان المال .

أَوْ إِحْضَارُ عَيْنٍ مَضمُونَةٍ<sup>(١)</sup> ، أَوْ بَدَنٍ مِّنْ يَسْتَحِقُّ حُضُورَهُ<sup>(٢)</sup>

## أركان الضمان

أركان الضمان<sup>(٣)</sup> خمسة : ضامنٌ ، ومضمونٌ له<sup>(٤)</sup> ، ومضمونٌ عنه<sup>(٥)</sup> ،  
ومضمونٌ<sup>(٦)</sup> ، وصيغة<sup>(٧)</sup> .

## شروط الضامن

شروط الضامن أربعة : أن يكون فيه أهلية التبرع<sup>(٨)</sup> ، وأن يكون مختاراً<sup>(٩)</sup> ، وأن يأذن<sup>(١٠)</sup> له المضمون أو وليه<sup>(١١)</sup> في ضمان البدن ، وأن يكون قادراً على انتزاع العين في ضمان ردّها ، أو يأذن له المضمون عنه<sup>(١٢)</sup> .

- 
- (١) إشارة ل ضمان رد العين . (٢) إشارة للكفالة ؛ فالتعريف شامل لأقسام الضمان الثلاثة . (٣) قال بعضهم هي أركان ل ضمان المال ، أما ضمان إحضار البدن أو رد العين المضمونة فأربعة لسقوط المضمون عنه الذي هو الشخص ، وقال غيره : إن الخمسة آتية في ضمان العين ، والمضمون عنه هو من تحت يده العين . (٤) هو صاحب الدين . (٥) هو الدين . (٦) هو الدين . (٧) فلا يصح ضمان الصبي والمجنون ومحجور السفه ولو بإذن الولى ، ويصح ضمان السكران والسفيه الذى لم يحجر عليه ومحجور الفس . (٨) فلا يصح ضمان المكره ما لم يكن بحق ، بخلافه به كأن نذر أن يضمّن فلاناً ثم امتنع فأكرهه الحاكم على الضمان فضمن فإنه يصح . (٩) فالكفالة بدون الإذن باطلة ولو قدر الكفيل على إحضار المكفول قهراً عليه . (١٠) كأن كان المضمون صبياً أو مجنوناً بأن استحق إحضارهما لإقامة الشهادة على صورتهم ممن لم يعرف اسمهما ونسبهما فى نحو إتلاف . (١١) فلو ظن أنه قادر على الانتزاع ثم تبين خلافه لم يصح الضمان ، وفى صورة الصحة يطالب برد العين ، فإن تلفت فلا ضمان عليه كما لو تكفل ببدن شخص وتمذر عليه حضوره ، فإنه لا يضمّن المال .

## شرط المضمون له

شَرَطُ الْمَضْمُونِ لَهُ : أَنْ يَعْرِفَهُ الضَّامِنُ بِعَيْنِهِ (١) .

## شرط المضمون عنه

شَرَطُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ كَوْنُهُ مَدِينًا .

## شروط المضمون

شُرُوطُ الْمَضْمُونِ ثَلَاثَةٌ : ثُبُوتُهُ (٢) ، وَلِزُومُهُ (٣) ، وَعِلْمُ الضَّامِنِ بِهِ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصَفَةً (٤) وَعَيْنًا (٥) .

(١) وإن لم يعرف اسمه ونسبه لفاوت الناس في استيفاء الدين تشديدا وتسهيلا ، وإنما كفت معرفة عينه ، لأن الظاهر عنوان الباطن ؛ ولا يشترط رضاه ولا رضى المضمون عنه ولا معرفته ، لكن لا يرجع عليه إلا إن ضمن بإذنه ، وإن أدى بغير إذنه أو ضمن بغير إذنه ، لكنه أدى بإذنه بشرط الرجوع .

(٢) أى وجوده ، فلا يصح قبله كنفقة الغد ، نعم يستثنى ضمان الدرك بعد قبض ما يضمن كأن يضمن للمشتري الثمن ، أو للبائع المبيع إن خرج مقابله مستحقا أو معيبا أو ناقصا لصنعة أو صفة شرطت ، كأن يقول : ضمنت عهدة الثمن أو دركه أو خلاصك منه .

(٣) أى أمن السقوط بالفسخ أو الانفساخ ، والراد لزومه ولو مآلا كالثمن بعد اللزوم أو قبله ، فيصح ضمانه في مدة الخيار لأنه آيل إلى اللزوم بنفسه ، ولا يصح ضمان دين الجمالة ونجم الكتابة لعدم اللزوم ، ولا فرق في اللازم بين المستقر وهو ما ليس معرضا للانفساخ يتلف العقود عليه كدين السلم ، وغير المستقر كضمن المبيع قبل قبضه والمهر قبل الدخول .

(٤) منها الحلول والتأجيل ومقدار الأجل . (٥) وإن لم يعرف ما ائكل كما لو ضمن شخص لجماعة دينها معلوما مع جهله بما يخص كل واحد فإنه جائز ، بخلاف ما لو ضمن أحد الدينين مبهما فإنه لا يصح .

## شروط صيغة الضمان

شُرُوطُ صِيغَةِ الضَّمانِ ثَلَاثَةٌ : أَنْ تَكُونَ بِلفَظٍ <sup>(١)</sup> يُشعِرُ بِالِالْتِزامِ <sup>(٢)</sup> ،  
وَعَدَمُ التَّعلِيقِ <sup>(٣)</sup> ، وَعَدَمُ التَّأقِيتِ <sup>(٤)</sup> .

## صورة ضمان الدين <sup>(٥)</sup>

صُورَةُ ضَمانِ الدِّينِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو مِائَةٌ دِينَارٍ دَيْنًا لِإِزامًا ،  
فَيَقُولُ بَكَرٍ لَزَيْدٍ : ضَمِنْتُ دَيْنَكَ عَلَى عَمْرٍو .

## صورة ضمان رد العين

صُورَةُ ضَمانِ رَدِّ العَيْنِ : أَنْ يَضَعَ زَيْدٌ يَدَهُ غَضَبًا عَلَى دَابَّةٍ لِعَمْرٍو فَيَقُولُ  
بَكَرٍ لِعَمْرٍو ضَمِنْتُ رَدَّ دَابَّتِكَ الَّتِي غَضَبَهَا مِنْكَ زَيْدٌ .

(١) في معناه الكتابة مع النية وإشارة الأخرس المفهمة ، وكذا يقال في كل عقد  
قد يكون كناية . (٢) كضمنت دينك على فلان أو تكفلت بيدن فلان .  
(٣) فلو قال إذا جاء الغد فقد ضمنت ما على فلان أو كفلت بدنه لم يصح .  
(٤) فلا يصح نحو أنا ضامن ما على فلان أو كفيل بيدنه إلى شهر كذا ، فإذا مضى برئت  
(٥) ويكتب في صيغة الضمان : الحمد لله ، ضمن بكر لزيد دينه الذي له في ذمة عمرو ،  
وهي مائة دينار حال كونها معلومة ثابتة بذمة المدين لازمة ضمانا شرعيا جامعا للمعتبرات الصحة  
بالإذن له في الضمان والأداء والرجوع على المضمون عنه ، وأقر الضامن بأنه ملء بما ضمنه  
رشيد مختار . ويكتب في صيغة ضمان الدرك : الحمد لله ، ضمن زيد لعمر و ضمان درك البيع  
والترزم به التزاما صحيحا ثم يؤرخ . ويكتب في صيغة الكفالة : الحمد لله كفل بكر بيدن  
عمرو بالإذن له منه بإحضاره لزيد في وقت كذا بكذا من غير مانع كفالة صحيحة  
شرعية جامعة للمعتبرات المرعية .

(وصورة دعوى الضمان) أن يقول زيد : أدعى أني أستحق في ذمة بكر هذا أو الغائب  
مائة دينار من جهة ضمانه لي بدني الذي لي على عمرو يلزمه تسليم المذكور إلى حالا وأنا مطالب  
بتسليم ذلك إلى فمره أيها الحاكم بتسليمه إلى ، وإن كان غائبا قال : ولي بينة تشهد بذلك أسألك  
جماعها والحكم بموجبها .

## صورة ضمان البدن

صُورَةُ ضَمَانِ الْبَدَنِ الْمُسَمَّى بِالْكَفَالَةِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو حَقٌّ مَالِيٌّ أَوْ قِصَاصٌ أَوْ حَادٌّ قَذْفٍ ، فَيَقُولُ بَكَرٌ زَيْدٍ : تَكَفَّلْتُ لَكَ بِبَدَنِ عَمْرٍو .

## الشركة

الشَّرِكَةُ لُغَةً : الْأَخْتِلَاطُ<sup>(١)</sup> ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ<sup>(٢)</sup> يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْحَقِّ فِي شَيْءٍ لِأَتْنَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى جِهَةِ الشُّبُوحِ .

## أركان الشركة

أَرْكَانُ الشَّرِكَةِ خَمْسَةٌ<sup>(٣)</sup> : عَاقِدَانِ ، وَمَالَانِ ، وَصِيغَةٌ<sup>(٤)</sup> .

## شرط عاقدى الشركة

شَرَطُ عَاقِدَيْ الشَّرِكَةِ : أَهْلِيَّةُ التَّوَكِيلِ وَالتَّوَكُّلِ إِنْ تَصَرَّفَا<sup>(٥)</sup> ، وَإِذَا فَالْتَوَا كُلُّهُمَا فِي الْمُتَصَرَّفِ وَالتَّوَكِيلِ فَقَطُّ فِي غَيْرِهِ<sup>(٦)</sup> .

(١) أى شيوخاً أو مجاورة بعقد أو بغيره فى مثلى أو غيره .

(٢) المراد بالعقد هنا : اللفظ المشعر بالإذن أو نفس الإذن فى بعض الصور ، فى تسميته عقداً فيها مسامحة لعدم اشتغالها على إيجاب وقبول . (٣) وزاد بعضهم العمل وهو غير

مناسب ، لأنه يترتب على الشركة لا أنه جزء ، من حقيقتها . (٤) المراد بها مجموع قوله :

اشتركتنا وأذننا فى التصرف لأجل حصول الشركة المفيدة للتصرف ، وليس المراد بها قوله :

اشتركتنا فقط لأنه لا يترتب عليه جواز التصرف .

(٥) لأن كلا منهما وكيل عن الآخر وموكل له . (٦) حتى يجوز كونه أعمى .

## شروط مالى الشركة

شُرُوطُ مَالِي الشَّرِكَةِ أَرْبَعَةٌ<sup>(١)</sup> : اتَّفَاقُهُمَا جِنْسًا وَصِفَةً<sup>(٢)</sup> ، وَاخْتِلَافُهُمَا<sup>(٣)</sup> ،  
وَالإِذْنُ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِمَا لِمَنْ يَتَّصِرُفُ ، وَكَوْنُ الرِّبْحِ وَالْخُسْرَانِ عَلَى  
قَدْرِهِمَا<sup>(٤)</sup> .

## شرط صيغة الشركة

شَرُوطُ صِيغَةِ الشَّرِكَةِ أَنْ تَشْمُرَ بِالِإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ لِمَنْ يَتَّصِرُفُ .

## صورة الشركة<sup>(٥)</sup>

صُورَةُ الشَّرِكَةِ : أَنْ يَأْتِيَ زَيْدٌ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَعَمْرُو بِمِثْلِهَا ثُمَّ يَخْلُطُهَا ،  
ثُمَّ يَقُولَا : اشْتَرَكْنَا وَأَذِنَّا فِي التَّصَرُّفِ .

(١) ويفهم منها عدم الصحة في المتقومات وهو كذلك إذ لا يمكن الخلط فيها لأنها أعيان متميزة ، وحينئذ قد يتلف مال أحدهما أو ينقص فلا يمكن قسمة الآخر بينهما ، نعم تصح في المتقوم المشاع لأنه أقوى من المثلي إذا اختلط ، لأن كل جزء مشترك .

(٢) لا يدرا ، إذ لا محذور في التفاوت ، إذ الربح والخسران على قدرهما .

(٣) أى خلطهما بعضهما ببعض قبل العقد بحيث لا يتميزان ، وقد علمت أن محل هذا الشرط إن أخرجنا مالين وعقدا ، فإن ملكا مشتركا مما تصح فيه الشركة ، أو لا كالعروض بإرث أو شراء أو غيرها وأذن كل منهما للآخر في التجارة تمت الشركة . ومن الحيلة في الشركة في المتقومات أن يبيع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر كنصف بنصف أو ثلث بثلثين ، ثم يأذن له بعد القابض وغيره مما شرط في البيع في التصرف فيه . (٤) أى المالين بأن

لا يشترطا خلاف ذلك سواء تساوى الشريكان في العمل أو تفاوتاه ، فإن شرطا خلافه بأن شرطا التساوى في الربح والخسران مع التفاضل في المالين أو التفاضل في الربح والخسران مع التساوى في المالين فسد العقد وكذا لو شرطوا زيادة في الربح للأكثر منهما عملا ، فيرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله في مال الآخر ، وتنفذ التصرفات منهما لوجود الإذن والربح بينهما على قدر المالين . (٥) ويكتب في صيغة الشركة : الحمد لله ، اشترك زيد وعمرو

على العمل بتقوى الله وإيثار طاعته ومراقبته والنصيحة والعمل بما يرضى الله تعالى في الأخذ =

## الوكالة

الوَكَالَةُ لُغَةً : التَّفْوِيضُ<sup>(١)</sup> ، وَاصْطِلَاحًا<sup>(٢)</sup> : تَفْوِيضُ شَخْصٍ مَالَهُ فِعْلَهُ  
مِمَّا يَقْبَلُ النَّيَابَةَ<sup>(٣)</sup> إِلَى غَيْرِهِ بِصِغَةِ ، لِأَلِفِ فِعْلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ<sup>(٤)</sup> .

== والعتاء وذلك بعد إخراج كل منها من ماله قدر ما معلوما من الذهب المتعامل به في البلد وهو مائة دينار وخلطا للمالين حتى صاروا مالا واحدا لا يتميزان ، ثم قالوا : اشتركتنا وأذن كل منهما للآخر في التصرف بأنواع التجارات وأصناف البضائع ، وإن كانا يسافران كتب : وأنهما يسافران به برا وبحرا ويتوليان ذلك بأنفسهما وعن مختارانه من الوكلاء وبرايعان ما تقتضيه المصلحة ويبيعان ذلك بالنقد أو النسيئة ، ويسلمان البيع للمشتري ويعتاضان بالثمن ما أحياه ويذكر ما يريدانه من إخراج حق الله والمؤمن من الربح وأذن كل لصاحبه في التصرف في الغيبة والحضور إذا شرعيا مطلقا ، وعلى كل منهما أداء الأمانة وتجنب الخيانة وانقاء الله في السر والعلانية والربح بينهما على قدر المالين بالسوية ، وإن كانت الشركة في عقار وغيره من الأمتعة وعروض التجارات وغيرها من كل ما يملك تناذرا فينذر كل منهما الآخر بنصف ما يملكه لغرض الشركة ثم يكتب : الحمد لله ، أقر زيد وعمرو أن جميع ما يملكانه من عقار ومال تجارة وآلاتها وأمتعتها ونابت ومنقول بأنه ملكهما مشترك بينهما على المناصفة. أقر بذلك إقرارا صحيحا صريحا مصدقا مقبولاً ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى الشركة) أن يقول زيد : ادعى بأني عاقدت عمرا على الشركة بيني وبينه فيما أخرجته من مالي وأخرجه من ماله من الدنانير الذهب وهي مائة دينار من كل واحد منا وخطنا حق صار مالا واحدا لا يتميز بعضه عن بعض وأذن كل واحد منا الآخر في التصرف بأنواع التجارات . (١) يقال وكل أمره إلى فلان : فوضه إليه واكتفى به .

(٢) عبر به ابن حجر والرملي ، وفي المنهج : وشرعا ، وقد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية ، بأن ما تلقى من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية ، وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية أو عرفية ، فإن كان ما هاهنا من الأول أشكل قول ابن حجر والرملي ، أو من الثاني أشكل قول المنهج . وأجاب ابن قاسم بأن الفقهاء قد يطلقون الشرعي مجازا على ما وقع في كلام الفقهاء وإن لم يرد بخصوصه عن الشارع . (٣) أي شرعا ، والمراد بها ما ليس بعبادة .

(٤) قيد لإخراج الإيصاء فإنه إنما يفعله بعد الموت .

## أركان الوكالة

أركان الوكالة أربعة: مؤكلٌ، ووكيلٌ، وموكلٌ فيه، وصيغةٌ.

### شرط الموكل

شرطُ المؤكِّلِ صحَّةُ مُباشَرَتِهِ المؤكَّلِ فِيهِ<sup>(١)</sup>.

### شروط الوكيل

شُرُوطُ الوَكِيلِ اثْنانِ: صحَّةُ مُباشَرَتِهِ التَّصَرُّفِ المَأذُونِ فِيهِ لِنَفْسِهِ<sup>(٢)</sup>،  
وَتَعْيِينُهُ<sup>(٣)</sup>.

### شروط الموكل فيه

شُرُوطُ المؤكَّلِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ: أَنْ يَمْلِكَهُ المؤكِّلُ<sup>(٤)</sup>، وَأَنْ يَكُونَ قابِلًا

---

(١) وهو التصرف المأذون فيه وهذا في الغالب وإلا فقد استثنى منه مسائل منطوقا ومفهوماً؛ فمن الأول الظاهر بحقه فلا يوكل في كسر الباب وأخذ حقه وكوكيل قادر وعبد مأذون له، ومن الثاني الأعمى يوكل في تصرف وإن لم تصح مباشرته له للضرورة، والمحرم يوكل حلالاً في النكاح بعد التحلل.

(٢) فلا يصح توكل صبي ومجنون ومغمى عليه ولا توكل امرأة في نكاح، نعم تستثنى هذه من حيث إنها تتوكل في طلاق غيرها والصبي المأمون في الإذن في دخول الدار وإيصال الهدية فيتوكل في ذلك. (٣) فلو قال لاثنتين وكلت أحدهما لم يصح، نعم إن قال وكلتك في كذا وكل مسلم صح عند شيخ الإسلام والزملي والخطيب، وخالفهم في التحفة.

(٤) أي يملك التصرف فيه بأن يصح منه ويقدر على إنشائه سواء كان يملك للعين أو ولاية، فلا يصح التوكيل فيما لا يملكه وما سيملكه وطلاق من سينكحها إلا تبعاً فيصح التوكيل ببيع ما لا يملكه تبعاً للمملوك، ولا يشترط مناسبته لمتبوعه، فلو وكله في بيع عبده وطلاق من سينكحها صح.

لِلنِّيَابَةِ<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا وَلَوْ بِوَجْهِ<sup>(٢)</sup>

### شروط صيغة الوكالة

شُرُوطُ صِيغَةِ الْوَكَالَةِ ثَلَاثَةٌ : لَفْظٌ مِنَ الْمَوْكَلِّ أَوْ الْوَكِيلِ يُشِيرُ  
بِالرِّضَى ، وَعَدَمُ الرَّدِّ مِنَ الْآخِرِ<sup>(٣)</sup> ، وَعَدَمُ التَّعْلِيْقِ<sup>(٤)</sup> .

### صورة الوكالة<sup>(٥)</sup>

صُورَةُ الْوَكَالَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : وَكَلَّتُكَ فِي بَيْعِ دَارِي ، فَيَقُولَ  
عَمْرٌو : قَبِلْتُ أَوْ يَسْكُتُ .

- (١) فلا يصح التوكيل في الإقرار لكنه يكون مقرا به، ولا في العبادة كالصلاة إلا في نسك ودفع نحو زكاة ككفارة وذبح نحو أنحية ولا في شهادة ولا في عين ؛ ويصح في كل عقد كبيع وهبة وكل فسخ كإقالة ورد بميب وقبض وإقباض وخصومة وجواب .
- (٢) كوكلتك في بيع أموالى . فالوجه الذى هو معلوم منه خصوص كونه مالا، والوجه الجهول منه أنواع المال لا في نحو كل أمورى كسكك قليل وكثير وإن كان تابعا لمعين كما في التحفة والهاية والإقناع خلافا للفتح .
- (٣) فلو رد فقال لا أقبل أولا أفعل بطلت، ولا يشترط في القبول هنا الفور ولا المجلس ما لم تكن الوكالة يجعل وإلا فلا بد من قبوله لفظا وفورا إن كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر وكان عمل الوكيل مضبوطا . (٤) فلو قال إذا جاء رجب فقد وكلتك في بيع كذا لم يصح كسأر العقود . لكن ينفذ تصرفه بعد وجود المعلق عليه للإذن فيه، وفائدة البطلان سقوط الجعل المسمى إن كان ووجوب أجره المثل، وفي جواز الإقدام خلاف . (٥) ويكتب في صيغة الوكالة : الحمد لله ، وكل زيد عمرا في بيع داره الفلانية وأنسليمها المشتري وقبض ثمنها وكالة صحيحة شرعية جامعة للمعتبرات المرعية وقبلها الوكيل قبولا صريحا وأذن له الموكل أن يباشر ذلك بنفسه وبمن أراده من الوكلاء . وفي صيغة الوكالة العامة : الحمد لله ، وكل زيد عمرا في المطالبة بحقوقه كلها وديونه بأسرها عند من كانت وحيث كانت والمحكمة بسببها عند القضاة والحكام وفي الدعوى على الغرماء وسماعها ورد الجواب عنها حيث سمعت وقبلت ودفع المعارض واستيفاء الأثمان الواجبة له شرطا والتوثيق بالرهن والضمان والإشهاد وإقامة الحجج والبيئات وتسليم ما وجب تسليمه وكله في جميع =

## الإقرار

الإقرار لغة: الإثبات<sup>(١)</sup>، وشرعاً: إخبار الشخص بحق عليه<sup>(٢)</sup>.

### أركان الإقرار

أركان الإقرار أربعة: مُقرٌّ، ومُقرُّ له، ومُقرٌّ به، وصيغة.

### شروط المقر

شروط المقر اثنان: إطلاق التصرف<sup>(٣)</sup>، والأختيار<sup>(٤)</sup>.

= ذلك وكالة صحيحة شرعية مفوضة جامعة للمعتبرات المرعية وقبلها الوكيل قبولا صريحاً، وأذن له الموكل أن يباشر ذلك بنفسه وبمن أراده من الوكلاء. وفي صيغة الوكالة في قبض ما خلفه مورثه: الحمد لله، وبعد فقد حصل التوكيل الصحيح باللفظ الصريح من زيد العمرو في قبض ما خلفه مورثه فلان المتوفى ببلد كذا من عين ودين ونقد ومال تجارة وآلاتها وأمتعة وثابت ومنقول وكل ما يسمى مالا أو متمولاً بمن كان بيده ذلك وبحاسب بمسطوره وبدعى ويقم حججه ويدفع معارضها ويحاكم وينارع ويخاصم ويسمع الدعوى ويحجب عنها. وبالجملة فقد أقامه مقام نفسه، وبعد القبض يوصل ما قبضه إليه بنفسه أو بنائبه وكالة صحيحة شرعية مفوضة جامعة للمعتبرات المرعية ثم يؤرخ.

(وصورة دعوى الوكالة) أن يقول عمرو: أدعى بأن زيدا وكفى في بيع داره الفلانية واستيفاء ثمنها، ولى بينة تشهد بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها، أو يقول: إذا كانت الدعوى في وكالة عامة أدعى بأن زيدا وكفى في المطالبة بمحقوقه كلها وبديونه حيث كانت وعلى من كانت والمحاكمة بسببها عند الحكم وفي الدعوى على غرمانه وخصومه وسماع الدعوى عليه والجواب عنها وفي بيع أملاكه واستيفاء أثمانها ولى بينة تشهد بذلك، أسألك سماعها والحكم بموجبها. (١) من قر الشيء: أى ثبت. (٢) أى أو عنده لغيره، وعكسه الدعوى ولغيره على غيره الشهادة، هذا في الإخبار بالخاص، أما بالعام، فإن كان عن محسوس قرواية، أو حكم شرعى فمع إلزام حكم وإلا فمتوى قاله ابن حجر، ولا يجوز الرجوع عن الإقرار في حق الآدمى كحد القذف ولا في حق الله الذى لا يسقط بالشبهة كالزكاة والكفارة، ويجوز في حق الله الذى يسقط بها كالزنا وشرب الخمر وقطع السرقة. (٣) بأن يكون مكلفاً رشيداً، فلا يصح من صبي ومجنون ومنعمى عليه. (٤) فلا يقبل إقرار مكره قالوا بغير حق، قال بعضهم: ولم يوجد للإقرار بحق مثال صحيح.

## شروط المقر له

شُرُوطُ الْمُقَرَّ لَهُ ثَلَاثَةٌ : أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا نَوْعَ تَعْيِينِ (١) ، وَأَهْلِيَّتَهُ لِاسْتِحْقَاقِ الْمُقَرَّرِ بِهِ (٢) ، وَأَنْ لَا يَكْذِبَ الْمُقَرَّرُ (٣) .

## شروط المقر به

شُرُوطُ الْمُقَرَّرِ بِهِ اثْنَانِ : أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقَرِّرِ حِينَ يُقَرَّرُ (٤) ، وَأَنْ يَكُونَ بِيَدِ الْمُقَرَّرِ وَلَوْ مَا لَأَ (٥) .

## شرط صيغة الإقرار

شَرَطُ صِيغَةِ الْإِقْرَارِ : لَفْظُ يُشْعِرُ بِالْتِزَامٍ بِحَقِّ (٦) .

## صورة الإقرار (٧)

صُورَةُ الْإِقْرَارِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ هَذَا الثَّوْبُ لِعَمْرٍو ، أَوْ يَقُولَ عَلِيٌّ لِعَمْرٍو أَلْفٌ دِينَارٍ .

(١) فلو قال عليّ مال لرجل من أهل البلد لم يصح ، بخلاف ما لو قال عليّ مال لأحد هؤلاء الثلاثة فلا حدم الدعوى عليه ، فإن حلف له ولثاني أخذه الثالث .

(٢) فلا يصح إقرار لداية ، فإن قال عليّ بسببها لفلان كذا صح وحمل على أنه أكثرها أو جنى عليها مثلا .

(٣) فلو كذبه في إقراره له بما ترك في يد المقر إن كان عينا ولا يطالب به إن كان دينا ، فلو رجع عن التكذيب لم يقبل ، فلا يعطى إلا بإقرار جديد .

(٤) بأن لا يأتي بلفظ يقتضى أنه ملكه وإلا فلا بد أن يكون ملكا له بحسب الظاهر ، فلا يؤخذ الآن بما أقر به وهو تحت يد غيره ، فلو قل داري لعمر و كان لغوا لأن الإضافة إليه تقتضى الملك له فينافي الإقرار لغيره .

(٥) فلو لم يكن بيده حالاً ثم صار بها عمل بمقتضى إقراره . (٦) كقوله لزيد عليّ أو عندي كذا ، فلو حذف على وعندي ونحوهما لم يكن إقرارا إلا أن يكون المقر به معينا كهذا الثوب لفلان .

(٧) ويكتب في صيغة الإقرار : الحمد لله . وبعد فقد أقر واعترف زيد بأن في ذمته لعمر و ألف دينار دينا لازما وحقا ثابتا ، فإن كان مؤجلا كتب مؤجلا إلى سلخ شهر كذا من سنة كذا يقوم له بذلك عند حلوله أقر بما ذكر إقرارا صحيحا مصدقا مقبولا ثم يؤرخ .

## العارية

العارية لغةٌ : اسمٌ لما يُعارُ ولِعَقْدِهَا<sup>(١)</sup> ، وَشَرْعًا : إِبَاحَةُ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ بِصِغَةِ .

### أركان العارية

أركانُ العاريةِ أربعةٌ : مُعِيرٌ ، وَمُسْتَعِيرٌ ، وَمُعَارٌ ، وَصِغَةٌ .

### شروط المعير

شُرُوطُ الْمُعِيرِ ثَلَاثَةٌ : الْأَخْتِيَارُ<sup>(٢)</sup> ، وَصِحَّةُ التَّبَرُّعِ<sup>(٣)</sup> ، وَمَلَكَهُ الْمَنْفَعَةَ<sup>(٤)</sup>

### شروط المستعير

شُرُوطُ الْمُسْتَعِيرِ اثْنَانِ : التَّعْيِينُ<sup>(٥)</sup> ، وَإِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ<sup>(٦)</sup>

### شروط المعار

شُرُوطُ الْمُعَارِ أَرْبَعَةٌ : أَنْ يَسْتَفِيدَ الْمُسْتَعِيرُ مَنَفَعَتَهُ<sup>(٧)</sup> ، وَأَنْ تَكُونَ

(١) فهي مشتركة بينهما . (٢) فلا تصح العارية من مكروه .

(٣) فلا تصح من مكاتب بغير إذن سيده ومجنون وصبي إلا إعاره نفسه لخدمة نحو معلمه من وليه أو لما لا يقصد من منافعه بأن لا يقابل بأجرة . (٤) أي منفعة المعار وإن لم يكن مالكا للعين لأن الإعاره إنما ترد على المنفعة دون العين، فتصح من مكتر لا من مستعير بغير إذن المالك لأنه غير مالك للمنفعة وإنما أيبح له الانتفاع . (٥) فلا تصح بغير معين كأن قال أعرت أحدا كما وسكتوا عن اشتراط هذا الشرط في المعير وقضيته أنه لا يشترط ، فلو قال لاثنين ليعرني أحدا كما كذا فدفعه أحدهما له من غير لفظ صح واستقره على الشبراملسي .

(٦) فلا تصح لصبي ومجنون وسفيه إلا بعقد ولهم إذا لم تكن العارية مضمنة كأن استعار من مستأجر إذ لا ضرر على المحجور فيها بخلاف المضمنة فتمتع على الولي .

(٧) فلا تصح إعاره الحمار الزمن إذ لا نفع فيه ، وأما ما يتوقع نفعه في المستقبل كالبحس الصغير، فإن كانت العارية مطلقة أو مؤقتة بزمن يمكن الانتفاع به صحت وإلا فلا .

مُبَاحَةً<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ تَكُونَ مَقْضُودَةً<sup>(٢)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَائِهِ<sup>(٣)</sup> .

### شُرْطُ صِيغَةِ الْعَارِيَةِ

شُرْطُ صِيغَةِ الْعَارِيَةِ لَفْظُ يُشْعِرُ بِالْإِذْنِ فِي الْإِنْتِفَاعِ<sup>(٤)</sup> ، أَوْ بَطْلِبِهِ<sup>(٥)</sup> مَعَ لَفْظِ الْآخِرِ أَوْ فِعْلِهِ<sup>(٦)</sup> .

### صُورَةُ الْعَارِيَةِ<sup>(٧)</sup>

صُورَةُ الْعَارِيَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو أَعْرَتِكَ هَذَا الثَّوبَ لِتَلْبَسَهُ فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ أَوْ يَقْبِضُ .

(١) فلا تصح إعاره النقدين للزئين أو الضرب على طبعهما لأنها منفعة ضعيفة فلما تقصد ومعظم المنفعة في الاتفاق . (٢) فلا تصح إعاره ما ينتفع به انتفاعا محرما كآلات الملاهي . الباجوري : إلا إن صرح بالزئين أو الضرب على طبعهما أو نوى ذلك صحت لاتخاذها مقصدا وإن ضعفت . (٣) فلا تصح إعاره الشمعة للوقود والمطعموم لأكله والصابون للغسل ، لأن الانتفاع بذلك يحصل بذهاب عينه . (٤) كأعرتك . (٥) كأعرتني . (٦) ولو تراخى . (٧) ويكتب في صيغة العارية : الحمد لله ، أعار زيد عمرا ثوبا قطنيا وهو ملحفة طوله سبعة أذرع وعرضه أربعة أذرع رفيع الغزل صفيق النسيج ويصفه بما يليق به وصدقه على ذلك تصديقا شرعيا وأقر بأنه في يده على وجه العارية عارية صحيحة شرعية مقبوضة بيد المستعير بإذن المالك وأذن في الانتفاع بها مع الحفظ والصيانة ثم يؤرخ . (وصورة دعوى العارية) أن يقول زيد : ادعى أن عمرا هذا أو العائب إن كان غائبا وقعت يده على ثوب قطنى لى على سبيل العارية هو ملحفة طوله سبعة أذرع وعرضه أربعة أذرع ، ويستقصى في وصفه : يلزمه رده إلى وأنا مطالب له برده ، وإن كان غائبا قال لى بينة تشهد بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها .

## الغصب

الغَصْبُ لُغَةً : أَخَذُ الشَّيْءَ ظُلْمًا<sup>(١)</sup> ، وَشَرْعًا : اسْتِيلَاةً<sup>(٢)</sup> عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ<sup>(٣)</sup>

بِغَيْرِ حَقِّ<sup>(٤)</sup>

### صورة الغصب<sup>(٥)</sup>

صُورَةُ الْغَصْبِ : أَنْ يَرْكَبَ زَيْدٌ دَابَّةً عَمْرٍو بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

- (١) زاد بعضهم جهارا لإخراج السرقة، ودخل في الشيء الاختصاص والمال .
- (٢) ويرجع في الاستيلاء للعرف ، فما عده استيلاء كان غصبا ومالا فلا وهذا في العقار ، أما في النقول فلا بد من نقله إلا الفراش والدابة فلا يشترط نقلهما .
- (٣) ولو منفعة كإقامة من قعد بمسجد أو سوق وإن لم يستول على محله فإنه أحق به ، فإن فارقه لعذر كإجابة داع وحدث ليعود لم يبطل اختصاصه وإن لم يترك متاعه ، وإن فارقه لا لعذر أو له لا ليعود بطل اختصاصه .
- واعلم أن الغصب إما أن يكون فيه الضمان والإثم كما إذا استولى على مال غيره المتمول عدوانا ، أو الإثم دون الضمان كما إذا استولى على اختصاص غيره أو ماله الذي لا يتمول عدوانا ، أو الضمان دون الإثم كما إذا استولى على مال غيره المتمول يظنه ماله ، وإما أن ينتفي فيه الضمان والإثم كأن أخذ اختصاص غيره يظنه اختصاصه . (٤) خرج به العارية والسوم ونحوهما ، وزاد بعضهم جهارا لإخراج السرقة ويعنى عنه استيلاء لأنه مني، عن القهر والغلبة .
- (٥) ويكتب في صيغة النصب إذا أقر به الغاصب صيغة إقراره ويصف الغصب بصفة السلم، وإن أتلفه أو كان باقيا ذكره وأشهد عليه .

(وصورة دعوى الغصب) أن يقول عمرو: أدعى أن زيدا هذا إن كان حاضرا أو الغائب إن كان غائبا غصب مني حمارا وبصفه ، ويستقصى في وصفه: يلزمه رده إلى وأنا مطالب به برده أو ولي بينة تشهد بذلك إن كان غائبا أسألك سماعها والحكم بموجبها .

## الشفعة

الشفعة لغة: الضم<sup>(١)</sup> ، وشرعاً: حق تملك قهرى يثبت للشريك<sup>(٢)</sup> القديم على الشريك الحادث فيما ملك بموضع<sup>(٣)</sup> .

### أركان الشفعة

أركان الشفعة ثلاثة: شفيع<sup>(٤)</sup> ، ومشفوع<sup>(٥)</sup> ، ومشفوع منه .

### شرط الشفيع

شرط الشفيع: كونه شريكاً<sup>(١)</sup> .

### شروط المشفوع

شروط المشفوع ثلاثة: أن يكون ممّا يقبل القسمة<sup>(٥)</sup> ، وأن يكون

(١) يقال شفعه إذا ضمه ، سميت بذلك لضم أحد النصيبين إلى الآخر .

(٢) أى المالك للرقبة لانحو موسى له بالشفعة وموقوف عليه .

(٣) خرج به ما لو ملكها بهبة أو إرث أو نحوها فلا شفعة .

(٤) أى بمخلطة الشيوع لا بالجوار ، فلا شفعة لجار الدار ولو ملاصقا .

(٥) وذلك بأن لا يبطل نفعه المقصود منه لو قسم بل يكون بحيث ينتفع به بعد القسمة .

إذا طلبها الشريك من الوجه الذى كان ينتفع به قبلها كحمام كبير بحيث يمكن جعله حمامين ،

بخلاف ما لا يقبلها حمام صغير لا يمكن جعله حمامين فلا شفعة فيه وإن كان يمكن جعله بيتين

مثلاً لأنه يبطل نفعه المقصود منه لو قسم ولو كان لأحد الشريكين عشر دار صغيرة وللآخر

تسعة أعشارها ثبتت الشفعة للأول إذا باع الثانى لأن المشتري لو طلب القسمة يجاب ، ولا تثبت

للثانى إذا باع الأول لأن المشتري لو طلب القسمة لا يجاب .

مِمَّا لَا يَنْقَلُ مِنَ الْأَرْضِ <sup>(١)</sup> ، وَأَنْ يُمْلِكَ بِعَوْضٍ <sup>(٢)</sup>

### شرط المشفوع منه

شَرَطُ الْمَشْفُوعِ مِنْهُ : تَأَخَّرُ سَبَبِ مِلْكِهِ عَنِ سَبَبِ مِلْكِ الشَّفِيعِ <sup>(٣)</sup>

### صورة الشفعة <sup>(٤)</sup>

صُورَةُ الشَّفْعَةِ : أَنْ يَكُونَ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو دَارٌ فَيَبِيعُ زَيْدٌ حِصَّتَهُ

(١) بأن يكون أرضا بتابعها وهو ما لو سكت عنه دخل في البيع كشجر وعمر غير مؤبر وبناء وتوابعه، فلا شفعة في بيت على سقف ولا في شجر أفرد بالبيع ولا في البناء الذي على الأرض المحتكرة وهي التي يؤذن في البناء عليها موقوفة أو مملوكة بأجرة مقدرة كل سنة في مقابلة الأرض من غير تقدير مدة .

(٢) كبيع ومهر، فلا شفعة فيها لم يملك وإن جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل ولا فيما ملك بغير عوض كإرث ووصية وهبة بلا ثواب . (٣) فلو باع أحد الشريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يبيع بت فالشفعة للمشتري الأول لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني لالثاني وإن تأخر عن ملكه ملك الأول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأول . (٤) ويكتب في صيغة الشفعة : الحمد لله ، وبعد فقد أخذ عمرو بالشفعة من بكر المشتري جميع ما اشتراه وهو النصف من الدار العروقة المشتركة بين عمرو وبين شريكه فيها وهو زيد وتملك ذلك بالشفعة الشرعية ، وذلك على الفور عند سماعه بشراء تلك الحصة وسلم إلى المشتري مثل الثمن الذي دفعه إلى البائع ، وقبض تلك الحصة المأخوذة بالشفعة وصارت ملكا من أملاكه ، ولا يستحق أحد فيها حقا ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى الشفعة) أن يقول عمرو: أدعى أنني أستحق بحق الشفعة أخذ الشقص الذي اشتراه بكر هذا وهو النصف شائعا من الدار الفلانية المشهورة من البائع للشقص زيد شريكي فيها بثمان هو كذا حالا قبضه البائع من هذا المشتري ، وإني شريك للبائع المذكور في الدار المذكورة وإني حال علمي بذلك أشهدت على أني طالب للشفعة في ذلك الشقص ، وأنى سعت في وقتي إلى هذا المشتري وطلبت منه تسليم هذا الشقص بالشفعة وقبض ثمنه الذي قبضه منه البائع فامتنع ولم يفعل تمننا وظلما ، وأنا مطالبه بتسليم ذلك إلى وقبض ما يتوجه له على فمره أيها الحاكم بتسليمه إلى في الحال وقبض ما يتوجه له على من المال .

مِنْهَا مِنْ بَكْرٍ ، فَيَقُولَ عَمْرُو لِبَكْرٍ أَخَذْتُ حِصَّتَكَ بِالشُّفْعَةِ ، وَيَقْبِضُ  
بَكْرُ الثَّمَنَ أَوْ يَرْضَى بِكَوْنِهِ فِي ذِمَّةِ عَمْرُو ، أَوْ يَقْضِي لَهُ الْقَاضِيَ بِالشُّفْعَةِ .

## القراض

القَرَاضُ لُغَةً : مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَرَضِ <sup>(١)</sup> وَهُوَ الْقَطْعُ ، وَشَرْعًا : تَوْكِيلُ  
مَالِكٍ <sup>(٢)</sup> بِجَعْلِ مَالِهِ <sup>(٣)</sup> بِيَدِ آخَرَ لِيَتَّجَرَ فِيهِ ، وَالرَّبْحُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا .

### أركان القراض

أَرْكَانُ الْقَرَاضِ سِتَّةٌ : مَالِكٌ ، وَعَامِلٌ ، وَمَالٌ ، وَعَمَلٌ ، وَرَبْحٌ ، وَصِبْغَةٌ .

### شرط مالك مال القراض

شَرْطُ مَالِكِ مَالِ الْقَرَاضِ : صِحَّةُ مُبَاشَرَتِهِ مَا قَارَضَ فِيهِ <sup>(٤)</sup> .

### شروط عامل القراض

شُرُوطُ عَامِلِ الْقَرَاضِ ثَلَاثَةٌ : صِحَّةُ مُبَاشَرَةِ التَّصَرُّفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ

لِنَفْسِهِ <sup>(٥)</sup> ، وَتَمْيِينُهُ <sup>(٦)</sup> ، وَأَنْ يَسْتَقِلَّ بِالْعَمَلِ <sup>(٧)</sup> .

(١) اشتق منه لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله ليتصرف فيها وقطعة من الربح ،  
والقراض : هو القطع ، ويسمى أيضا مضاربة ومقارضة . (٢) أى أومن يقوم مقامه كالولى .

(٣) أى مع جعل : أى العقد الصاحب للجعل لا الجعل وحده .

(٤) كالموكل ، فيشترط فيه ما يشترط فيه ، ويجوز أن يكون أعمى لاسفها ولا صبيا  
ولا مجنوناً ولولايهم أن يقارض لهم من يجوز إيداع المال عنده ، وله أن يشترط له أكثر من  
أجرة المثل إن لم يجد كافياً غيره . (٥) كالوكيل ، فيشترط فيه ما يشترط فيه ، فلا يجوز

أن يكون أعمى ولا سفها ولا صبيا ولا مجنوناً . (٦) فلا يصح قارضت أحدكما .

(٧) فلا يصح شرط عمل غيره معه ، نعم يصح شرط إعانة مملوك المالك له في العمل ولا يد

للمملوك لأنه مال فجعل عمله تابعا للمال .

## شروط مال القراض

شُرُوطُ مَالِ الْقَرَاضِ ثَلَاثَةٌ : أَنْ يَكُونَ نَقْلًا<sup>(١)</sup> خَالِصًا<sup>(٢)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً<sup>(٣)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا<sup>(٤)</sup> بِيَدِ الْعَامِلِ<sup>(٥)</sup> .

## شروط عمل القراض

شُرُوطُ عَمَلِ الْقَرَاضِ اثْنَانِ : كَوْنُهُ تِجَارَةً<sup>(٦)</sup> ، وَأَنْ لَا يُضَيِّقَهُ عَلَى الْعَامِلِ<sup>(٧)</sup> .

## شروط ربح القراض

شُرُوطُ رِبْحِ الْقَرَاضِ اثْنَانِ : كَوْنُهُ لَهْمًا<sup>(٨)</sup> ، وَأَنْ يُشْرَطَ لِلْعَامِلِ مِنْهُ جُزْءًا مَعْلُومًا مِنْهُ بِالْجُزْئِيَّةِ<sup>(٩)</sup> .

(١) أى دراهم أو دنانير أو نحوها، فلا يصح على عرض ولو فلوسا وتبرا وحليا ومنفعة .  
(٢) فلا يصح على نقد معشوش ولو رأبجا ، قال م ر : إلا إن كان غشه مستهلكا ، قال ع ش : وعموما لا يتميز فيه النحاس من الفضة مثلا كالفروش المتعامل بها الآن فيجوز عليها ، واعتمد في التحفة عدم الجواز مطلقا .

(٣) فلو كان مجهولا جنسا أو قدرا أو صفة لم يصح . (٤) فلا يصح على إحدى صورتين ولو متساويتين إلا إن عين إحداها في المجلس ، وكذلك لو كان على مقدار معلوم في ذمة المالك ثم عين في المجلس كأن قال : قارضتك على مائة ريال في ذمتي ثم عينت في المجلس لا على منفعة ودين في ذمة العامل أو غيره . (٥) فلا يصح القراض بشرط كون المال بيد غير العامل كالمالك ليوفي منه ثمن ما اشتراه العامل لأنه قد لا يجده عند الحاجة .

(٦) فلا يصح على شراء برّ يطحنه ويخبره أو غزل ينسجه ويبيعه لأنها أعمال لا تسمى تجارة بل حرفة ، فلو فعل ذلك من غير شرط لم يفسد القراض وأجرته على المالك إن أذن له .  
(٧) فلا يصح على شراء متاع معين أو نوع نادر أو معاملة شخص معين ولا إن أقت ،

ويصح بشرط البيع في سوق معين لا حاتوت معين . (٨) فلا يصح على أن الربح كله لأحدهما كأن قال ولي كل الربح أو ولك كل الربح ولا على أن لغيرها منه شيئا إلا إن كان غلاما لأحدهما ، لأن الشروط له راجع لمالكه . (٩) كنصفه أو ثلثه ، فلا يصح بشرط ربح صنف معين له أو بشرط قدر معين كعشرة .

## شرط صيغة القراض

شَرَطُ صِيغَةِ الْقَرَاضِ ، شَرَطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ (١)

صورة القراض (٢)

صُورَةُ الْقَرَاضِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : قَارَضْتُكَ فِي هَذِهِ الْأَلْفِ الدِّينَارِ  
عَلَى أَنْ الرَّبْحَ بَيْنَنَا فَيَقُولَ عَمْرٍو : قَبِلْتُ

(١) لأن كلا منهما عقد معاوضة .

(٢) ويكتب في صيغة القراض : الحمد لله ، وبعد فقد قبض عمرو من زيد من الذهب المسكوك الخالص ما مبلغه ألف دينار وصار ذلك عنده على سبيل القراض الجائز بين المسلمين شرعا وأذن رب المال أن يشتري به ما أحب من سائر البلدان من أصناف البضائع على اختلاف أنواعها ويسافر به حيث شاء في الطريق المأمون برا وبحرا عذبا ومالحا ويبيع ذلك بما يراه من نقد أو نسيئة ويتعوض بثمنه ما أراد من أنواع المتاجر ويدير المال بيده على ذلك حالا بعد حال وفعلا بعد فعل ، فهما أوداه الله من ربح أو فائدة بعد تمييز رأس المال والمؤن المعتبرة وحق الله تعالى كان مقسوما بينهما ، لرب المال النصف ، وللعامل حق عملة النصف الآخر ، تماقدا على ذلك معاقدة صحيحة شرعية بالإيجاب والقبول ، وعلى هذا المامل أداء الأمانة ومجنب الخيانة وتقوى الله تعالى في السر والعلانية وحفظ هذا المال على عادة أمثاله .

(وصورة دعوى القراض) أن يقول : أدعى أنى قارضت عمرا إن ادعى المالك وهو زيد هنا ، أو قارضنى زيد إن ادعى المامل وهو عمرو هنا على ألف دينار من الذهب الخالص المسكوك وقبضه منى وصار عنده إن ادعى المالك أو قبضته منه إن ادعى العامل على سبيل القراض على أن له إن ادعى المالك أو على أن لى إن ادعى العامل نصف الربح بعد إخراج المؤن ، وأذنت له أو أذن لى أن أنجر فيما شئت وحيث شئت أو فى النوع الفلانى أو فى البلد الفلانى على حسب ما جرت به المعاملة ، ثم يقول المالك إن كان هو المدعى وأنا مطالب له برده إلى فمه أيها الحاكم بذلك أو يقول العامل إن كان هو المدعى وأنا مطالب له بحصق فى الربح فمه أيها الحاكم بتسليمها إلىّ أو وقد تلف ماله المذكور عندى بغير تقصير منى .

## المساقاة

المساقاة لغة: مأخوذة من السقي ، وشرعاً: معاملة الشخص غيره على شجر مخصوص ليتعمده بسقي وغيره والثمرة لهما بصيغة .

### أركان المساقاة

أركان المساقاة ستة: مالك ، وعامل ، وعمل ، وثمره ، وصيغة ، ومورد للعمل .

### شرط المالك والعامل في المساقاة

شرط المالك والعامل في المساقاة ، شرطهما في القراض<sup>(١)</sup> .

### شروط عمل المساقاة

شروط عمل المساقاة اثنان : أن لا يشترط على العاقد مالايس عليه<sup>(٢)</sup> ، وأن يقدر بزمن معلوم يشمر فيه الشجر غالباً<sup>(٣)</sup> .

### شروط الثمرة

شروط الثمرة اثنان : كونها للعاقدين<sup>(٤)</sup> ، وكونها معلومة بالجزئية<sup>(٥)</sup> .

(١) إلا أنه لا يجوز أن يكون المالك أعمى ، لأن العقود عليه مشاهد وهو لا يراه ، وأما العامل فإن كانت المساقاة على عينه فكذلك وإلا جاز كونه أعمى .

(٢) فلو شرط ذلك كان شرط على العامل أن يبني جدار الحديقة أو على المالك تنقية النهر لم يصح العقد . (٣) كسنة أو أكثر ، فلا تصح مؤبدة ولا مطلقة ولا مؤقتة بإدراك

الثمر للجهل بوقته ولا مؤقتة بزمن لا يشمر فيه الشجر غالباً لحلو المساقاة عن العوض .

(٤) فلا يجوز شرط بعضها لغيرها ولا شرط كله للمالك .

(٥) كربع وثلاث ، بخلاف ما لو كان معلوماً بغير الجزئية كقنطار أو قنطارين .

## شرط صيغة المساقاة

شُرْطُ صِيغَةِ الْمَسَاقَاةِ ، شُرْطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ إِلَّا عَدَمَ التَّأْقِيْتِ .

## شروط مورد المساقاة

شُرُوطُ مَوْرِدِ الْمَسَاقَاةِ سِتَّةٌ : أَنْ يَكُونَ مَخْلًا أَوْ عِنْبًا<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ مَغْرُوسًا<sup>(٢)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا<sup>(٣)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ مَرْتِيًّا<sup>(٤)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ بِيَدِ الْعَامِلِ<sup>(٥)</sup> ، وَأَنْ لَا يَبْدُو صَلَاحُ ثَمَرِهِ<sup>(٦)</sup> .

(١) فلا تصح المساقاة على غيرها استقلالاً كالتين وتفاح وبطيخ و صنوبر لأن التين والتفاح ونحوهما ينمو بغير متعهد ولأن ما لا يثمر كالصنوبر الذكر لا عوض فيه ، وهذه المسألة إحدى المسائل الأربع التي يخالف فيها النخل والعنب سائر الأشجار . ثانیها الزكاة . ثالثها الحرص . رابعها بيع العرايا . (٢) فلا تصح المساقاة على غير مغروس كودي ليفرسه ويتعهدده وتكون الثمرة أو الشجرة وتسمى المغارسة بينهما كما لو سلعه بذرا ليزرعه ، ولأن الفرس ليس من عمل المساقاة فضمه إليه يفسده وهذا هو معتمد المذهب . وعن صاحب التقریب وجه أنه يصح المغارسة كما قيل به في المزارعة ، وإلحاق ذلك بالمزارعة يقتضى أن من جَوَّزَ المزارعة والمخابرة جوزها لأنه إن كان الودى من المالك فكالمزارعة أو من العامل فكالمخابرة بل الحاجة إلى المغارسة أكثر قال على بايزيد وهو الأصلح للناس ولهذا درج عليه علماء جهة الشجر وحضرموت وغيرهم من غير تكبيره . قال باصبي : وهو عمل أهل المدينة وقد عمل به من لا يشك في علمه وعمله وهو الملقى به والأصلح للناس بحسب ما شرطوه وراضوا به مما لا يخالف المذهب هـ .

(٣) فلا تصح على مبهم كأحد البستانين ، ولا يكتفى بالتعيين في المجلس بل لابد منه في العقد . (٤) فلا تصح على غير مرتئى ، فلو كان المالك أعمى وكل من يعقد له وفارق صحة شركته لأنها توكيل . (٥) فلا تصح على شجر يكون تحت يد غير العامل كأن يجعل بيده ويد المالك . (٦) فلا تصح على ما بدا صلاح ثمره لفوات معظم الأعمال وما لم يبد صلاحه تابع لما بدا صلاحه فيبطل في الجميع إن أعهد البستان والجنس والعقد والحمل .

## صورة المساقاة<sup>(١)</sup>

صُورَةُ الْمَسَاقَاةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : سَاقَيْتُكَ عَلَى هَذَا النَّخْلِ سَنَةً  
لِتَتَّعِدَهُ بِنِصْفِ الثَّمَرِ ، فَيَقُولَ عَمْرٍو قَبِلْتُ .

## الإجارة

الإِجَارَةُ لُغَةً : اسْمٌ لِلْأَجْرَةِ ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ عَلَى مَنَفَعَةٍ<sup>(٢)</sup> مَعْلُومَةٍ ،  
مَقْصُودَةٍ ، قَابِلَةٌ لِلبَدْلِ وَالْإِبَاحَةِ بِعَوَضٍ مَعْلُومٍ .

(١) ويكتب في صيغة المساقاة : الحمد لله ، وبعد فقد ساقى زيد عمرا على النخل المعروف  
بكذا مساقاة شرعية مدة سنة كاملة أولها شهر كذا بنصافة الثمرة وعليه إصلاح عمر النخل  
المذكور وتلقيحه وتنقية نهره وإصلاح الأجاجين وتنحية الحشيش وحفظ الثمر وجداده وتخفيفه  
يفعل ذلك بنفسه أو بنائبه .

(ويكتب في صيغة الممارسة) وتسمى الخالصة والمناسبة والمفاخدة : الحمد لله ، وبعد فقد اتفق  
زيد وعمرو على أن يفرس عمرو مكان أو الأرض الفلاني ثم يحدده بمائة حفرة بما شاء من أنواع  
النخل وعلى عمرو المبالغ والمؤن والسق والتسمية إلى التمتع بعرف الجهة وذلك على المصافاة،  
تفارسا على ذلك ممارسة صحيحة شرعية ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى المساقاة) أن يقول عمرو: أدعى أن زيدا هذا أو الغائب ساقاني على البستان  
الفلاني بجميع ما فيه من النخل على اختلاف أنواعها على أن على سقيها وتعهدا وتسوية أنهارها  
وإصلاح حفرها وسواقيها وتلقيحها وحفظ ثمرها وجدادها وغيره مما فيه صلاحها ولى في مقابلة  
عملي ذلك الثلث من الثمرة الحاصلة منها وأنا مطالب له بما شرط لي من الثمر وقد امتنع من ذلك  
فمره أبها الحاكم بتسليمه إلى . (٢) منه يعلم أن مورد الإجارة المنفعة سواء كانت واردة  
على العين أو على الذمة ، وخرج بمعلومة الجمالة لأن المنفعة فيها مجهولة ، وبمقصود استئجار تفاعلة  
لشمها لأنها تافهة لا تقصد وكذا استئجار بيع لكلمة لا تعب ، وبقابلة للبذل منفعة البضع ،  
فالعقد عليها لا يسمى إجارة بل يسمى نكاحا ، وبالإباحة إجارة الجوارى للوطء لأنها ليست  
مباحة بل هي حرام ، وبمعرض الإجارة فإنها عقد على منفعة مجانا ، وبمعلوم عوض المساقاة فإنه  
مجهول إذ لا يعلم أنه قنطار مثلا وإن كان لا بد أن يكون معلوما بالجزئية .

## أركان الإجارة

أَزْكَانُ الْإِجَارَةِ أَرْبَعَةٌ: صِيغَةٌ، وَأُجْرَةٌ، وَمَنْفَعَةٌ، وَعَاقِدٌ.

### شرط صيغة الإجارة

شَرْطُ صِيغَةِ الْإِجَارَةِ، شَرْطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ إِلَّا عَدَمَ التَّاقِيَةِ.

### شرط الأجرة

شَرْطُ الْأُجْرَةِ: رُؤْيُهَا إِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً، وَكَوْنُهَا مَعْلُومَةً جِنْسًا وَقَدْرًا  
وَصِفَةً إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَكَوْنُهَا حَالَةً<sup>(٢)</sup> مُسَلِّمَةً فِي الْمَجْلِسِ فِي إِجَارَةِ  
الذِّمَّةِ<sup>(٣)</sup>.

### شروط المنفعة

شُرُوطُ الْمَنْفَعَةِ خَمْسَةٌ: كَوْنُهَا مُتَقَوِّمَةً<sup>(٤)</sup>، وَكَوْنُهَا مَعْلُومَةً<sup>(٥)</sup>، وَكَوْنُهَا

(١) فلا تصح إجارة دار أو دابة بعمارة وعلف للجهد في ذلك فتصير الأجرة مجهولة ،  
فإن ذكر قدرا معلوما كعشرة دراهم وأذن له خارج العقد في صرفه في العمارة أو العلف صح .  
(٢) كرأس مال السلم ، لأن إجارة الذمة - لم في المنافع ؛ فلا يجوز فيها تأخير الأجرة  
ولا تأجيلها ولا الاستبدال عنها ولا الحوالة بها ولا عليها ولا الإبراء منها .

(٣) أما إجارة العين فلا يشترط في صحها تسليم الأجرة في المجلس معينة كانت الأجرة  
أو في الذمة وتصح الحوالة بها وعليها والاستبدال عنها . (٤) أي لها قيمة ، فلا يصح  
استئجار شخص لما لا يتعب ككلمة بيع وإزروجت السلعة ، ولا على إقامة الصلاة إلا بما للأدان .  
(٥) أي عينا وقدرا وصفة ، والمراد علم محلها ؛ فلا يصح اكتراء مجهول كأحد العبدین

وكشوب .

مَقْدُورَةٌ التَّسْلِيمِ<sup>(١)</sup> ، وَكَوْنُهَا وَاقِعَةً لِلْمُسْتَأْجِرِ<sup>(٢)</sup> ، وَكَوْنُهَا غَيْرَ مُتَضَمِّنَةٍ  
اسْتِيفَاءً عَيْنٍ قَصْدًا<sup>(٣)</sup>

### شُرْطُ عَاقِدِ الْإِجَارَةِ

شُرْطُ عَاقِدِ الْإِجَارَةِ مِنْ مُؤَجَّرٍ وَمُسْتَأْجِرٍ ، شُرْطُ عَاقِدِ الْبَيْعِ مِنْ بَائِعٍ  
وَمُسْتَرٍ ، سِوَى إِسْلَامِ الْمُسْتَأْجِرِ لِلْمُسْلِمِ<sup>(٤)</sup> .

### صُورَةُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ<sup>(٥)</sup>

صُورَةُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : آجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ سَنَةً  
لِتَسْكُنَهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ ، فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

(١) أى حسا وشرعا ، فلا يصح أكثر من آبق ومنصوب ولا حائض مسلمة لخدمة  
مسجد . (٢) فلا يصح الاستئجار لعبادة تجب فيها نية ولم تقبل النيابة كالصلوات  
وإمامتها ، لأن المنفعة لم تقع في ذلك للمستأجر بل للأجير ، ولا يستحق الأجير شيئا وإن عمل  
طامعا ، لقولهم : كل ما لا يصح الاستئجار له لا أجره لفاعله وإن عمل طامعا ؛ أما ما تقبل النيابة  
كالحج والعمرة والزكاة والكفارة فيصح الاستئجار لها . (٣) فلا يصح استئجار بستان  
لثمره ، لأن الأعيان لا تملك بعقد الإجارة قصدا بخلافها تبعا كما في الاستئجار للإرضاع فإن اللبن  
يقع تابعا . (٤) أى فإنه لا يشترط سواء كانت إجارة عين أو ذمة وإن كانت إجارة  
العين مكروهة دون إجارة الذمة وكالمسلم المصحف وآلة الحرب .

(٥) ويكتب في صيغة الإجارة : الحمد لله استأجر عمرو من زيد داره المعروفة بالحادث لها  
شرفا الح سنة كاملة للسكنى ابتداءؤها من حين العقد فاتحة شهر كذا من سنة كذا بأجرة معلومة  
قدرها مائة دينار وقبض المستأجر العين المستأجرة وقبض المالك الأجرة إجارة صحيحة شرعية ،  
وإن كانت الإجارة للحج والعمرة كتب : الحمد لله أجر فلان نفسه لفلان الوصى الشرعى عن  
فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى على أن يحج بنفسه عن فلان المذكور حجة الإسلام الواجبة  
عليه شرعا على أن يتوجه إلى مكة المشرفة قاصدا إلى الحج والعمرة مع خروج الناس فيحرم  
من الميقات الذى يجب الإحرام منه بحجة مفردة كاملة بأركانها وواجباتها وشروطها وسننها ،  
ثم يعتمر عنه عمرة من ميقاتها الشرعى مكتملة الشروط على الأوضاع المعبرة وتكون تلك

## صورة إجارة الذمة

صُورَةُ إِجَارَةِ الذِّمَّةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : أَلزَّمتُ ذِمَّتَكَ حَمَلَ هَذَا  
الْبُرِّ إِلَى بَلَدٍ كَذَا بِهَذَا الدِّينَارِ ، فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

## إحياء الموات

إِحْيَاءُ الْمَوَاتِ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِلْكُهُ<sup>(١)</sup> : أَنْ يَهَيِّأَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ  
لِمَا يُقْصَدُ مِنْهُ غَالِبًا<sup>(٢)</sup> .

### الموات الذي يملك بالإحياء

الْمَوَاتُ الَّذِي يُمْلِكُ بِالْأَحْيَاءِ أَرْضٌ لَمْ تَعْمُرْ فِي الْإِسْلَامِ<sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ تَكُنْ  
حَرِيمًا عَامِرًا<sup>(٤)</sup> .

الأفعال والأقوال من تلبية وغيرها ووقوف وغيره عن المتوفى والأجر والثواب له، ومتى وقع منه خلل وجب بسببه دم كان ذلك متملقا بمال المستأجر إجارة صحيحة شرعية بأجرة معينة قدرها كذا مقبوضة أو مؤجلة إلى وقت كذا ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى الإجارة) أن يقول عمرو: ادعى أنى استأجرت من زيد هذا داره المعروفة الحادّة لها شرقا الخ للانتفاع بها في السكنى وأنا مطالب له بتسليم ذلك الواجب عليه وهو ممتنع فمره أيها الحاكم بذلك . وإن ادعى المؤجر وهو زيد هنا قال : ادعى أنى أجرت عمرا هذا دارى المعروفة الحادّة لها شرقا الخ بمائة دينار مدة سنة للسكنى وأنا مطالب له بالأجرة المذكورة وهو ممتنع من التسليم الواجب عليه فمره أيها الحاكم بذلك . (١) وتملك رقبة الموات أيضا بإقطاع الإمام إياه لتملك رقبته فيملكه المقطع بمجرد الإقطاع .

(٢) فيعتبر في المزرعة جمع التراب ونحوه حولها ونسويتها وحرثها إن لم تزرع إلا به وتهيئة ماء لها بنحو حفر بئر إن لم يكفها مطر معتاد ، وفي البستان التحويط ولو يجمع التراب حول أرضه بحسب العادة وتهيئة ماء له بحسب العادة والغرس ليقع اسم البستان عليه ، وفي المسكن ما ذكر في تصوير الإحياء . (٣) بأن لم تعمر قط أو عمرت جاهلية ولو لم يعرف هل هي جاهلية أو إسلامية فقال الرملى ووالده لا يدخلها الإحياء . وقال ابن حجر فكل موات .

(٤) وهو ما يحتاج إليه لتنام الانتفاع بالعامر، فالحریم للدار الممر والفناء ومطرح الرماد والكناسة ، ولا حریم لدار محفوفة بدور أحييت كلها معا إلا الحریم المشترك .

## صورة إحياء الموات<sup>(١)</sup>

صُورَةُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ : أَنْ يَعْمِدَ زَيْدٌ إِلَى بُقْعَةٍ مِنَ الْمَوَاتِ لِيَجْمَعَهَا مَسْكِنًا  
فِيحُوطَهَا بِنَاءً ، وَيَنْصِبَ عَلَيْهَا أَبَا وَيُسْقِفَ بَعْضَهَا .

## الوقف

الْوَقْفُ لُغَةً : الْحَبْسُ ، وَشَرْعًا : حَبْسُ مُعَيَّنٍ<sup>(٢)</sup> مَمْلُوكٍ<sup>(٣)</sup> قَابِلٍ لِلنَّقْلِ<sup>(٤)</sup>  
مُمْكِنُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ<sup>(٥)</sup> مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ<sup>(٦)</sup> بِقَطْعِ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ<sup>(٧)</sup> عَلَى  
مَصْرُفٍ مُبَاحٍ<sup>(٨)</sup> مُوجُودٍ<sup>(٩)</sup> .

## أركان الوقف

أَرَهُ كَانَ الْوَقْفُ أَرْبَعَةً : وَاقِفٌ ، وَمَوْقُوفٌ عَلَيْهِ ، وَمَوْقُوفٌ ، وَصِيغَةٌ .

- (١) ويكتب في صيغة الإقطاع : الحمد لله ، وبعد فقد أقطع والى الأمر بمحل ولايته الحاكم فلان فلانا جميع الأرض الفلاية الموات الحرة التي لم يسبق عليها أثر ملك لأحد، يحدها شرقا الخ إقطاعا صحيحا شرعيا بجميع حقوقها الداخلة فيها والخارجة عنها ثم يؤرخ .
- (٢) خرج به مافي الذمة والمهم كأحد عبديه . (٣) أي للواقف ، فلا يصح وقف مكترى .
- (٤) خرج به المستولدة والمكاتب كتابة صحيحة ، لأنها لا يقبلان النقل .
- (٥) أي ولو مالا كعبد وجحش صغيرين ، وخرج به مالا يمكن الانتفاع به كالحجار الزمن الذي لا يرجى برؤه . (٦) أي ولو مدة قصيرة أفلها زمن يقابل بأجرة لو أوجر، وخرج به مالا ينتفع به إلا بذهاب عينه كشمعة للوقود وطعام للأكل وريحان مقطوع للشم ، فلا يصح وقف شيء منه . (٧) متعلق بحبس ، والمراد بالقطع المنع والبراء للتصور : أي إن الحبس مصور بقطع التصرف . (٨) خرج به الحرام . (٩) أي في الحال ، فلا يصح الوقف على من سيولد للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع الأول .

## شروط الواقف

شُرُوطُ الْوَاقِفِ اثْنَانِ : الْأَخْتِيَارُ<sup>(١)</sup> وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ فِي الْحَيَاةِ<sup>(٢)</sup> .

## شروط الموقوف عليه

شُرُوطُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ اثْنَانِ : أَنْ لَا يَكُونَ مَعْصِيَةً<sup>(٣)</sup> ، وَإِنْ كَانَ تَمَلُّكِهِ<sup>(٤)</sup> إِنْ كَانَ مَعْيِنًا .

## شروط الموقوف

شُرُوطُ الْمَوْقُوفِ ثَمَانِيَةٌ : كَوْنُهُ عَيْنًا ، وَكَوْنُهَا مُعَيَّنَةً ، وَكَوْنُهَا مَمْلُوكَةً<sup>(٥)</sup> وَكَوْنُهَا قَابِلَةً لِلنَّقْلِ ، وَكَوْنُهَا نَافِعَةً ، وَكَوْنُ تَقْعِهَا لَا يَذْهَبُ عَيْنِهَا ، وَكَوْنُهُ مُبَاحًا<sup>(٦)</sup> ، وَكَوْنُهُ مَقْصُودًا<sup>(٧)</sup> .

(١) فلا يصح الوقف من السكره بغير حق ، أما بحق كأن نذر وقف شيء من أمواله وامتنع من وقفه بعد النذر فأكرهه عليه الحاكم فيصح وقفه حينئذ ، فإن امتنع من ذلك وقفه الحاكم على ما يرى فيه الصلحة .

(٢) فلا يصح من محجور عليه بسفه ، وإعما صحت وصيته ولو بوقف داره لارتفاع الحجر عنه بموته . (٣) جهة كان أو معيناً ، فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد أو خادم

كنيسة للتعبد ، ويصح على فقراء وأغنياء وهم من محرم عليهم الزكاة وإن لم تظهر فيهم قرابة . (٤) أي الموقوف من الواقف في حال الوقف عليه ، فلا يصح وقف عبد مسلم ونحو

مصحف على كافر ، ولا يصح الوقف على جنين لعدم صحته تملكه سواء كان مقصوداً أم تابعاً حتى لو كان له أولاد وله جنين لم يدخل ، نعم إن انفصل دخل معهم إلا إن سمي الواقف الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل ، ولا على ميت ، ولا على عبد لنفسه ولا على نفسه ولا على بهيمة مملوكة إلا إن قصد مالكتها . (٥) نعم يصح وقف الإمام أراضى بيت المال على جهة ومعين

بشرط ظهور الصلحة في ذلك ، إذ تصرفه في ذلك منوط بها كولي اليتيم .

(٦) فلا يصح وقف آله اللهو (٧) فلو وقف درهما للزينة لم يصح لأن الزينة غير مقصودة وكذا لا يصح وقف دراهم للتجارة فيها وصرف ربحها للفقراء وكذا الوصية بها لذلك .

## شروط صيغة الوقف

شُرُوطُ صِيغَةِ الْوَقْفِ خَمْسَةٌ : لَفْظٌ يُشْعِرُ بِالْمُرَادِ (١) ، وَالتَّأْيِيدُ (٢) ،  
وَالْتَنْجِيزُ (٣) ، وَبَيَانُ الْمَصْرِفِ (٤) ، وَالْإِلْزَامُ (٥) .

### صورة الوقف (٦)

صُورَةُ الْوَقْفِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ وَقَفْتُ هَذِهِ الدَّارَ عَلَى الْفُقَرَاءِ .

(١) كوقفت وحبست وسبلت وتصدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة ، ولا يشترط قبول الموقوف عليه جهة كان أو معينة عند ابن حجر وغيره . وقال الرملي وغيره : يشترط قبول الموقوف عليه المعين فورا لا غيره . (٢) بأن لا يؤقت ، فلو قال : وقفت كذا على الفقراء سنة لم يصح ، وهذا فيما لا يضاهاى التحرير ، أما هو كالمسجد والرباط فيصبح مؤبدا ويلغو الشرط . (٣) أى عدم التعليق ، فلو قل إذا جاء رأس الشهر فقد وقفت كذا على الفقراء لم يصح ، وهذا أيضا فيما لا يضاهاى التحرير ، فلو قال إذا جاء رمضان فقد جعلت هذا المكان مسجدا صح ولا يصير مسجدا إلا إذا جاء رمضان ، وفيها لم يعلقه بالموت فلو قال : وقفت كذا بعد موتى على الفقراء صح وكان وقفا له حكم الوصية فيصح الرجوع عنه ، ولو تجزى الوقف وعلق الإعطاء بالموت جاز . (٤) فلو قال : وقفت كذا لم يصح وإن قال لله عند ابن حجر والرملي ، خلافا لأبي عزيمة القائل بصحته حينئذ وأنه يصرف في وجوه القرب ، ولو قال أوصيت بثلاث مالى صح اتفاقا وصرف للفقراء . (٥) فلا يصح بشرط الخيار في إبقاء الوقف والرجوع فيه ببيع أو غيره ولا بشرط تغيير شيء من شروطه كأن يدخل من شاء ويخرج من شاء . (٦) ويكتب في صيغة الوقف : الحمد لله ، وبعد فقد وقف وحبس زيد داره المروفة على الفقراء وقفا صحيحا مؤبدا لا يباع ولا يوهب ولا يملك ولا ينقل ولا يبدل وقفا صحيحا شرعيا جامعا للشروط المعتبرة وجعل النظر لنفسه ثم من بعده للأرشد من أولاده ثم أولادهم وهكذا أبدا ما تناسلوا ثم يؤرخ ،

## الهبة

الهِبَةُ لُغَةً : مَاخُوذَةٌ مِنْ هَبَّ بِمَعْنَى مَرَّ<sup>(١)</sup> ، وَشَرَعًا : تَمْلِيكٌ<sup>(٢)</sup> تَطَوُّعٌ<sup>(٣)</sup> فِي الْحَيَاةِ<sup>(٤)</sup> .

### أركان الهبة

أَرْكَانُ الْهِبَةِ أَرْبَعَةٌ : وَاهِبٌ ، وَمَوْهُوبٌ لَهُ ، وَمَوْهُوبٌ ، وَصِيغَةٌ<sup>(٥)</sup> .

### شروط الواهب

شُرُوطُ الْوَاهِبِ اثْنَانِ : الْمَلِكُ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا<sup>(٦)</sup> ، وَإِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ<sup>(٧)</sup> .

### شرط الموهوب له

شَرَطُ الْمَوْهُوبِ لَهُ : أَهْلِيَّةٌ مَلَكَ مَا يُوهَبُ لَهُ<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) وجه الأخذ منه أنها تمر من يد الواهب إلى يد الموهوب له .
  - (٢) فلا تدخل الضيافة ، لأنها إباحة لكن يملك الضيف ما أكله بوضعه في فمه ملكا سراعى بمعنى أنه إن ازدرده : أى بلعه استقر في ملكه ، وإن أخرجه تبين أنه باق على ملك صاحبه ولا يدخل الوقف والعارية لأنهما إباحة . (٣) خرج به غيره كالبيع والزكاة والنذر والكفارة . (٤) خرج به الوصية ، لأن التملك فيها إنما يتم بالقبول وهو بعد الموت . (٥) أى إيجاب وقبول ، فلو جهز بنته ولو صغيرة بأمتعة أو ألبس الصبي حليا أو حريرا أو زين زوجته به لم يزل عن ملكه بمجرد ذلك ، فيصدق هو ووارثه عند الاختلاف باليمين أنه لم يحصل منه تملك كنذر وهبة ، لكن يحلف هو على البت ووارثه على نفي العلم ، نعم لو بعث بنته وجهازها إلى دار الزوج وقال هذا جهاز بنتي كان ملكها مؤاخذه له بإقراره لا إن قال جهزت بنتي بهذا . (٦) فتصح هبة نحو الصوف من الأضحية الواجبة الخارجة عن ملكه بالنذر لكونه له بها نوع اختصاص وهبة حق التحجر وهبة الضرة ليلتها لضرتها . (٧) فلا تصح من المحجور عليه ولا من وليه في مال محجوره ولا من مكاتب غير إذن سيده . (٨) ويقبل لغير المكاف وليه ، فلا تصح لجل ولا لبيمة .

## شروط الموهوب

شُرُوطُ الْمَوْهُوبِ خَمْسَةٌ : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا<sup>(٢)</sup> ،  
وَأَنْ يَكُونَ مُنْتَفِعًا بِهِ<sup>(٣)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ<sup>(٤)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ  
مَمْلُوكًا لِلْوَاهِبِ .

## شرط صيغة الهبة

شَرَطُ صِيغَةِ الْهَبَةِ ، شَرَطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ<sup>(٥)</sup> .

## صورة الهبة<sup>(٦)</sup>

صُورَةُ الْهَبَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : وَهَبْتُكَ هَذَا الْكِتَابَ ، فَيَقُولَ  
عَمْرٌو : قَبِلْتُ .

- (١) فلا تصح هبة المجهول كأن يقول: وهبتك أحد هذين العبدین .
- (٢) فلا تصح هبة النجس، فتمتنع هبة الاختصاص كجلد الميتة والحمر المحترمة بمعنى تملكها، أما معنى نقل اليد عنها فتصح . (٣) فلا تصح هبة الحشرات وآلة اللهو ، نعم تستثنى هبة نحو حبق البر مما لا يتمول فإنها تصح مع انتفاء النفع به لقلته ، قال ابن حجر : ومعنى الهبة فيه : نقل اليد عنه لا تملكه لعدم تموله . وقال غيره : بل معناها التملك . (٤) فلا تصح هبة المنصوب لغير قادر على انتزاعه . (٥) حتى موافقة القبول للإيجاب عند ابن حجر والرملي ، فلو وهب له شيئين فقبل أحدهما لم يصح ، وقيل بالصحة . واعلم أن العين الموهوبة لا تملك بمجرد المقدم وإنما تملك بالقبض بإذن الواهب ، فإذا قبضها بإذنه ملكها ولم يكن للواهب الرجوع فيها إلا إن كان أصلاً للموهوب له من جهة أبيه أو أمه وكانت العين الموهوبة في سلطنته فيمتنع الرجوع بزوالها وإن عاد إليه الملك لأنه الآن غير مستفاد من الأصل حتى يزيله بالرجوع فيه ، ولو مات الواهب أو المتب قبل القبض لم تنسخ الهبة بالمعنى الشامل للهدية والصدقة بل يقوم وارئه مقامه ، فلوارث المتب الامتناع من القبض ولوارث الواهب الرجوع وله الامتناع من الإذن في الإقباض ويكون ملكاً له . (٦) ويكتب في صيغة الهبة : الحمد لله ، وبعد فقد وهب زيد لعمرو ما هو بيده وملكه ونحت تصرفه ، وذلك نسخة من كتاب كذا ويصفها

## اللقطة

اللُقْطَةُ لُقْطَةٌ : الشَّيْءُ الْمُلْتَقَطُ ، وَشَرْعًا : مَا <sup>(١)</sup> وَجِدَ مِنْ حَقِّ مُخْتَرَمٍ ذَيْرٍ  
مُحْرَزٍ <sup>(٢)</sup> لَا يَعْرِفُ الْوَاجِدُ مُسْتَحِقَّهُ .

### أركان اللقطة

أَرْكَانُ اللَّقْطَةِ ثَلَاثَةٌ : التِّقَاطُ <sup>(٣)</sup> ، وَالتُّنْقِطُ ، وَالتُّقْطَةُ .

### أقسام اللقطة وأحكامها

أَقْسَامُ اللَّقْطَةِ عَشْرَةٌ : مَالٌ حَيَوَانٌ أَدْمِيٌّ كَرَقِيقٍ غَيْرِ مُمَيَّرٍ <sup>(١)</sup> ؛ وَحُكْمُهُ

هبة صحیحة شرعية بلا عوض وقبله الموهوب له قبولاً شرعياً وقبضه قبضاً صحیحاً ثم یؤرخ .  
(وصورة دعوى الهبة) أن یقول عمرو: أدعی أن زیدا هذا وهبني هذا الكتاب الذي یدیه هبة صحیحة شرعية وأقبضنیه ویلزمه التسليم إلى وقد طالبته به وهو متمتع ، فمره أیها الحاكم بذلك . (١) أی مال أو اختصاص حیوان أو غیره . (٢) خرج به ما ألقته الريح فی ملك إنسان أو ألقاه هارب فی حجره ولم یعلم مالکة أو وجد بعد موت مورثه من الودائع المجهولة ولم تعرف ملاکها فأمره لیبیت المال یتصرف فیسه الإمام إلا إن كان جاراً فأمره لمن هو فی یدیه ، فإن عرف المالك فی شیء من ذلك ولو بعد زمان طویل فهو باق علی مالکة ولا رجوع لآخذه علی مالکة بما أنفق علیه ولو حیواناً إلا إن كان بإذن وإشهاد .

(٣) وهو مندوب لوائق بأمانته، ویسن له الإشهاد بالالتقاط مع تعریف شیء من اللقطة للشهود ، ویصح من الفاق مع الكراهة ، وتزعم منه وتسلم لعدل ویضم له مشرف فی التعریف ویصح أیضاً من الصبی والمجنون . ویزعم اللقطة الولی ویعرفها ویتملكها لهما إن رأى ذلك مصلحة لهما ، فإن قصر فی نزاعها فتلفت ولو بإتلافهما ضمن فی مال نفسه . ومن أخذ لقطة لا حیانة فأمین وإن قصد الحیانة بعد أخذها ما لم یتملك أو یختص بعد التعریف ، ویجب تعریفها وإن لقطها لحفظ ، وإن أخذها للخیانة فضمن وليس له تعریفها لیتملكها بعده ، بل یجب علیه دفعها للقاضي ما لم یقصد الحفظ ویترك الحیانة ویلزم القاضي قبول لقطة دفعت له . (٤) فإنه یجوز لقطه مطلقاً وكذا المیز زمن النهب ومحل تقط الأمة إن كان لحفظ مطلقاً أو للتملك ولم یحل له .

تَخْيِيرُ اللَّاقِطِ بَيْنَ اِمْتِسَاكِهِ ، وَبَيْعِهِ ثُمَّ تَعْرِيفِهِ <sup>(١)</sup> لِيَتَمَلَّكَ اللَّاقِطُ أَوْ الثَّمَنُ <sup>(٢)</sup> .  
وَمَالَ حَيَوَانَ غَيْرِ آدَمِيِّ لَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ <sup>(٣)</sup> ، كَشَاةٍ وَجَدَهُ  
بِمَفَازَةٍ ؛ وَحُكْمُهُ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ حِفْظِهِ وَتَمَلُّكِهِ ثُمَّ أَكْلِهِ فِي الْحَالِ <sup>(٤)</sup> وَغُرْمِ  
قِيَمَتِهِ ، وَبَيْعِهِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ ثُمَّ تَعْرِيفِهِ لِيَتَمَلَّكَ الثَّمَنُ . وَمَالَ حَيَوَانَ غَيْرِ آدَمِيِّ  
لَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ وَجَدَهُ بِعُمُرَانِ <sup>(٥)</sup> ، وَحُكْمُهُ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ  
حِفْظِهِ وَتَمَلُّكِهِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ ، وَبَيْعِهِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ ثُمَّ تَعْرِيفِهِ لِيَتَمَلَّكَ الثَّمَنُ .  
وَمَالَ حَيَوَانَ غَيْرِ آدَمِيِّ يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ <sup>(٦)</sup> مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ ، كَحِصَانٍ وَظَبْيٍ  
وَعَمَامَةٍ وَجَدَهُ بِصَحْرَاءِ آمِنَةٍ ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهُ إِلَّا لِلْحِفْظِ

(١) أى فى الأسواق وأبواب المساجد عند خروج الناس من الجماعات فى بلد اللقط ، فإن كان بصحراء فى مقصده ، ويكون التعريف مدة سنة من وقته أى التعريف أولاً كل يوم مرتين طرفه أسبوعاً ، ثم كل يوم مرة طرفه أسبوعاً أو أسبوعين ، ثم كل أسبوع مرة أو مرتين إلى أن يتم سبعة أسابيع ، ثم كل شهر كذلك بحيث لا ينسى أنه تكرر لما مضى . ويندب ذكر بعض أوصاف اللقطة فى التعريف ، هذا إن لم تكن شيئاً حقيراً وإلا فيعرف الذى لا يعرض عنه غالباً إلى أن يظن إعراض فاقده عنه غالباً ، أما ما يعرض عنه غالباً كزبيبة فلا يعرف بل يستبد به واجده . (٢) ولا بد فى كل تملك من لفظ أو ما فى ماله كتملكت لأنه تملك مال بيد فافتقر إلى ذلك . ويكتب فى صيغة اللقطة : الحمد لله ، وبعد فقد تملك فلان اللقطة التى وجدها بمكان كذا وهى كذا ويصفها بالصفات التى تميزها وذلك بعد تعريفها على العادة والترجم بأنه متى ظهر مال كذا وهى باقية ردها له أو قد تلفت غرم مثلها أو قيمتها حينئذ وأشهد على نفسه بذلك ثم يؤرخ .

(٣) كذئب ونمر وفهد فإنها صغيرة بالنسبة لنحو الأسد ، وقيل المراد صغار المذكورات أى الصغار منها . (٤) زاد الماوردى جواز تملكه فى الحال ليستبقه حياً لدر أو نسل . (٥) المراد به الشارع والمساجد ونحوها لأنها مع الموات محال اللقطة ؛ وأما ما يجده فى الأرض الملوكة فلذى اليد إن ادعاه ، فإن لم يدعه فلهن قبله إلى أن ينتهى الأمر إلى المحيى ، فإن لم يدعه فللقطة حيث لم يرج مالكة . (٦) أى بقوة كالحصان أو بعدو كالظبي أو بطيران كالحمامة .

فَقَطُّ . وَمَالٌ حَيَوَانٌ غَيْرُ آدَمِيٍّ يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ وَجَدَهُ بِصَحْرَاءَ  
غَيْرِ آمِنَةٍ ، وَحُكْمُهُ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ حِفْظِهِ وَتَمَلُّكِهِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ ، وَمَالٌ حَيَوَانٌ  
غَيْرُ آدَمِيٍّ يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ وَجَدَهُ بِعُمُرَانٍ ، وَحُكْمُهُ تَخْيِيرُهُ  
بَيْنَ حِفْظِهِ ، وَبَيْعِهِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ ، وَمَالٌ غَيْرُ حَيَوَانٍ يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ بِإِلَّا عِلَاجٍ  
كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ؛ وَحُكْمُهُ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ حِفْظِهِ ، وَتَمَلُّكِهِ بِشَرَطِ الضَّمَانِ ، وَمَالٌ  
غَيْرُ حَيَوَانٍ يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ لَكِنْ بِعِلَاجٍ كَرُطَبٍ ، وَحُكْمُهُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ  
مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ<sup>(١)</sup> مِنْ بَيْعِهِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ ثُمَّ تَعْرِيفِهِ لِيَتَمَلَّكَ الثَّمَنُ ، أَوْ تَجْفِيفِهِ<sup>(٢)</sup>  
وَحِفْظِهِ . وَمَالٌ غَيْرُ حَيَوَانٍ لَا يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ كَهَرِيسَةٍ ، وَحُكْمُهُ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ  
تَمَلُّكِهِ ثُمَّ أَكْلِهِ وَغُرْمِ بَدَلِهِ<sup>(٣)</sup> ، وَبَيْعِهِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ ، ثُمَّ تَعْرِيفِهِ لِيَتَمَلَّكَ  
الثَّمَنُ . وَغَيْرُ مَالٍ كَكَلْبٍ نَافِعٍ ، وَحُكْمُهُ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ الْأَخْتِصَاصِ  
وَالْحِفْظِ .

## اللقيط

اللقيط لغةٌ : مَاخُودٌ مِنَ اللَّقَطِ ، وَهُوَ مُطْلَقُ الْأَخْذِ ، وَشَرْعًا : صَبِيٌّ<sup>(١)</sup>  
أَوْ مَجْنُونٌ<sup>(٥)</sup> لَا كَافِلَ لَهُ<sup>(٦)</sup> مَعْلُومٌ<sup>(٧)</sup> .

- (١) أى للمالك . (٢) فإن تبرع الملتقط أو غيره بالتجفيف فظاهر ، وإلا ناع جزءا  
منه بإذن الحاكم لتجفيف باقيه أو اقترض على المالك ما يجففه به .  
(٣) وهو المال في المثلى والقيمة في المتقوم . (٤) ولو بميزا . (٥) ولو بالناس .  
(٦) أى من أب أو جد أو من يقوم مقامهما كالوصى والقيم .  
(٧) بأن لم يكن كافل أصلا أو له كافل غير معلوم .

## حكم لقط اللقيط

حكم لقط<sup>(١)</sup> اللقيط: الوجوب الكفائي<sup>(٢)</sup>.

## أركان اللقط

أركان اللقط الشرعي<sup>(٣)</sup> ثلاثة: لقط لغوي<sup>(٤)</sup>، ولاقط، وملتقط.

## شروط اللاقط

شروط اللاقط ثلاثة الحرية<sup>(٥)</sup>، والرشد، والعدالة.

## الجمالة

الجمالة لغة: اسم لما يُعمل للإنسان على شيء، وشرعاً: التزام عوض معلوم<sup>(٦)</sup> على عمل معين.

## أركان الجمالة

أركان الجمالة أربعة: عمل، وجعل، وصيغة، وعاقبة.

(١) وكذا كفالته . (٢) إن علم به أكثر من واحد، وإلا ففرض عين، ويجب الإشهاد على اللقط وعلى مامع اللقيط، ويكتب في صيغة اللقط: الحمد لله، وبعد فقد أقر فلان بأنه التقط فلانا الصغير النبوذ بإشراع كذا أو مسجد كذا، ثم يذكر مؤنته إن كانت من ماله المختص به بإذن القاضي فلان. وإن كان الإنفاق من بيت المال ذكره أو إقراض له بإذن الإمام وأشهد على جميع ذلك ثم يؤرخ.

(٣) وهو المستكمل للشروط. (٤) وهو مطلق الأخذ.

(٥) فلا يصح اللقط ممن به رق أو كفر أو صبا أو جنون أو فسق أو سفه، فيترع الحاكم اللقيط منه، نعم للكافر العدل في دينه التقاط الكافر وإن اختلفا ديناً، وللذمي التقاط الحرابي لا العكس. (٦) إن لم يحسر عليه ففي بناء حائط يذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبني به وفي الحياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب، فإن عسر عمله جاز أن يكون مجهولاً.

## شروط عمل الجمالة

شُرُوطُ عَمَلِ الْجَمَالَةِ ثَلَاثَةٌ : أَنْ يَكُونَ فِيهِ كَلْفَةٌ<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ لَا يَتَعَيَّنَ<sup>(٢)</sup> ،  
وَأَنْ لَا يُؤَقَّتَ<sup>(٣)</sup> .

### شروط جعل الجمالة

شَرَطُ جُعْلِ الْجَمَالَةِ ، شَرَطُ تَمَنِ الْمَيْعِ<sup>(٤)</sup> .

### شروط صيغة الجمالة

شَرَطُ صِيغَةِ الْجَمَالَةِ : لَفْظٌ مِنْ طَرَفِ الْمُتَزِمِ<sup>(٥)</sup> يَدُلُّ عَلَى إِذْنِهِ  
فِي الْعَمَلِ بِجُعْلِ .

### شروط عاقد الجمالة

شُرُوطُ عَاقِدِ الْجَمَالَةِ أَرْبَعَةٌ : إِطْلَاقُ تَصَرُّفِ الْمُتَزِمِ<sup>(٦)</sup> وَأَخْتِيَارُهُ<sup>(٧)</sup> ،

---

(١) فلا جعل فيما لا كلفة فيه؛ كأن قال: من دلتى على ما لى فله كذا فله عليه وهو بيد غيره ولا كلفة. (٢) فلا جعل فيما تعين كأن قال: من رد ما لى فله كذا فرده من تعين عليه انحو غضب. (٣) لأن تأقيته قد يفوت الغرض فيفسد العقد.

(٤) فما لا يصح ثمنا لجهل أو نجاسة أو غيرها يفسد العقد كالبيع، وللعامل في جعل فاسد يقصد أجرة مثل بخلاف ما لا يقصد كالدم، ويستثنى من اشتراط العلم بالجعل ما لو جعل الإمام لمن يدل على قلعة جملا كجارية منها فإنه يجوز مع جهالة العوض. (٥) بخلاف طرف العامل فلا يشترط له صيغة: أى قبول. (٦) فلا يصح التزام صبي ومجنون ومجور سفه.

(٧) فلا يصح التزام مكره، وأما العامل فلا يتأذى إكراهه على العقد، لأنه لا يشترط قبوله وإنما يتأذى إكراهه على العمل وهو بعد العقد.

وَعِلْمُ الْعَامِلِ <sup>(١)</sup> بِالْإِتِّزَامِ <sup>(٢)</sup> ، وَأَهْلِيَّةُ الْعَامِلِ الْمُعَيَّنِ <sup>(٣)</sup> لِلْعَمَلِ <sup>(٤)</sup> .

### صورة الجمالة <sup>(٥)</sup>

صُورَةُ الْجَمَّالَةِ : أَنْ يَقُولَ <sup>(٦)</sup> زَيْدٌ لِعَمْرٍو : إِنْ رَدَدْتَ أَبِيّ فَلَكَ دِينَارٌ

فَيْرُدُّهُ أَوْ يَقُولَ <sup>(٧)</sup> : مَنْ رَدَّ أَبِيّ فَلَهُ دِينَارٌ ، فَيْرُدُّهُ مَنْ تَأَهَّلَ لِلْعَمَلِ .

## الوديعة

الْوَدِيعَةُ لُغَةً : مَا وُضِعَ عِنْدَ غَيْرِ مَالِكِهِ لِحِفْظِهِ <sup>(٨)</sup> ، وَشَرْعًا : الْعَقْدُ

الْمُقْتَضَى لِلِاسْتِحْفَاطِ <sup>(٩)</sup> .

(١) ولو غير معين .

(٢) فلو قال إن رد أبي زيد فله كذا فرده غير عالم بذلك لم يستحق شيئاً أو من رد أبي

فله كذا فرده من لم يعلم بذلك لم يستحق شيئاً . (٣) أما غير المعين فلا تشترط أهليته

حين النداء للعمل . وصورته : أن يكون حال النداء غير أهل كصغير لا يقدر ثم يصير أهلاً ويرد

لكونه سمع النداء أو بلغه حين صيرورته قادراً . (٤) أي قدرته عليه وقت النداء والرد

فتصح بمن هو أهل لذلك ولو عبداً وصبياً ومجنوناً لهما نوع تمييز ومحجور سفه ولو بلا إذن ،

بخلاف صغير لا يقدر على العمل لأن منفعته معدومة وليس لنا عقد يصح مع الصبي المميز

والمجنون الذي له نوع تمييز إلا هذا . (٥) ويكتب في صيغة الجمالة : الحمد لله ، وبعد

فقد جاعل زيد عمراً على رد عبده الأبق المعروف بجعل قدره دينار ، فإذا فعل ذلك استحق

عليه الجعل المذكور استحقاقاً شرعياً وأذن الجاعل للمجعل له أن ينفق على آبقه من حين يجده

إلى حين إحضاره وتسليمه إليه ويرجع بذلك على الجاعل إذنا شرعياً ثم يورث .

(٦) مثال لما عين فيه العامل . (٧) مثال لما لم يعين فيه العامل .

(٨) فهي بمعنى العين المودعة . (٩) وتطلق شرعاً أيضاً على العين المستحفظة

فإطلاقها عليها مشترك بين اللغة والشرع .

## أركان الوديعة

أركان الوديعة<sup>(١)</sup> أربعة: وديعة<sup>(٢)</sup>، وصيغة، ومودع، ووديع.

### شرط الوديعة

شرط الوديعة كونها محترمة<sup>(٣)</sup>.

### شرط صيغة الوديعة

شرط صيغة الوديعة: اللفظ من أحد الجانبين، وعدم الرد من الآخر<sup>(٤)</sup>.

### شرط المودع والوديع

شرط المودع والوديع: إطلاق التصرف<sup>(٥)</sup>.

(١) أي الإيداع .

(٢) أي عين مودعة . (٣) وإن لم تكن متمولة ولو نجسة كحبة بر وكلب ينفع ، بخلاف غير المحترمة ككلب لا ينفع وآلة هو . (٤) فلو قال الوديع أودعنيها فدفعتها له ساكتا كفي . (٥) أي بحيث يصح تصرفه في الشيء المودع ، فلا يودع كافر مصحفا ولا مسلما ولا محرما صيدا ، ولا يودع ناقص ناقصا ولا كاملا ، ولا كامل ناقصا ، فلو أودع نحو صبي ناقصا مثله أو كاملا ضمن كل منهما ما أخذه منه لبطلان الإيداع ، ولو أودع كامل ناقصا لم يضمن إلا بإتلافه لا بغيره ولو بالتفريط ، وأما إيداع الكامل كاملا فهو مقصود الباب ولا ضمان فيه إلا بالتفريط ، وقبول الوديعة مستحب عينا لمن انفرد ، وكفاية لمن تعدد إن لم يخش ضياعها بأن قدر صاحبها على حفظها وإلا وجب قبولها ، لكن لا يجبر على إتلاف منفعة ومنفعة حرزه مجانا ويحرم القبول عند العجز عن الحفظ ويكره عند القدرة لمن لا يثق بأمانة نفسه إن لم يعلم به المالك وإلا فيباح .

## صورة الوديعة<sup>(١)</sup>

صُورَةُ الْوَدِيعَةِ: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو: أَوْدَعْتُكَ هَذَا الْكِتَابَ، فَيَقُولَ  
عَمْرٍو: قَبِلْتُ، أَوْ يَأْخُذُ الْكِتَابَ.

## الفرائض

الْفَرَائِضُ: جَمْعُ فَرِيضَةٍ<sup>(٢)</sup>؛ مَا خُوِذَ مِنَ الْفَرِيضِ، وَهُوَ لُغَةٌ: التَّقْدِيرُ<sup>(٣)</sup>،  
وَشَرَعًا<sup>(٤)</sup>: اسْمٌ لِلنَّصِيبِ الْمُقَدَّرِ<sup>(٥)</sup>، شَرَعًا<sup>(٦)</sup>: لِوَارِثٍ<sup>(٧)</sup>.

### ما يتعلق بتركة الميت

يَتَعَلَّقُ بِتَرِكَةِ الْمَيِّتِ خَمْسَةُ حُقُوقٍ مُرْتَبَةٌ<sup>(٨)</sup>: الْأَوَّلُ الْحَقُّ الْمَتَعَلِّقُ

(١) ويكتب في صيغة الوديعة: الحمد لله ، وبعد فقد استودع زيد عمرا نسخته المعروفة من كتاب كذا واستحفظه إياها بأن يحملها في حرز المثل ويتعهدا ويدفع تلفاتها ومق طلب المودع الوديعة ردها الوديع إليه أو مات ردها لوارثه أو حن ردها إلى السلطان ويعلم بها أمينا من عباله ثم يؤرخ . (٢) بمعنى مفروضة .

(٣) يقل فرض القاضى النفقة : أى قدرها . (٤) أى هنا ، لأنه يطاق على ما قابل الحرام والمندوب ومحوها . (٥) كاربع والثلث ، وخرج به التعصيب فإنه ليس مقدرا بل يأخذ العصب جميع الركة إن انفرد وما أبقث الفروض إن لم تسترق التركة ولا سقط . ثم اعلم أن العصب ثلاثة أسام : عاصب بنفسه ، وعاصب بغيره ، وعاصب مع غيره ، فالعاصب بنفسه جميع الذكور إلا الزوج والأخ الأم . والعاصب بغيره البنات مع البنين والأخوات مع الإخوة ، والعاصب مع غيره الأخوات مع البنات . والحجة المقدمة من جهات العصبية تحجب من بعدها وهي : البوة ثم الأبوة ثم الجدودة ، والأخوة ثم بنوة الأخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال ، فإذا استوت قدم الأقوى وهو ذو القرابتين على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة فيقدم الأخ الشقيق على الأخ للأب . (٦) خرج به الوصية . (٧) خرج به ربع العشر في الركة . (٨) أى مقدم بعضها على بعض وجونا عند ضيق التركة وإلا فندبا ، ولو دفع الوصى مثلا مائة للذئب ومائة للموصى له ومائة للوارث مما صح كما استوجهه في التحفة ، لأن ما فيها مقارنة فقط .

بِعَيْنِ التَّرِكَةِ (١) كَالزَّكَاةِ (٢)، وَالرَّهْنِ (٣). الثَّانِي مُؤَنُّ التَّجْهِيزِ بِالْمَعْرُوفِ (٤)  
الثَّلَاثُ الدُّيُونُ الْمُرْسَلَةُ فِي الدَّمَةِ (٥). الرَّابِعُ الْوَصَايَا بِالثَّلَاثِ (٦) فَمَا دُونَهُ  
لِلْأَجْنَبِيِّ (٧). الْخَامِسُ: الْإِرْثُ .

### معنى الإرث لغة وشرعا (٨)

الْإِرْثُ لُغَةً: الْبَقَاءُ (٩) وَانْتِقَالُ الشَّيْءِ مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ آخَرِينَ، وَشَرْعًا:  
حَقٌّ (١٠) قَابِلٌ لِلتَّجْزِئِ (١١) يَثْبُتُ لِمُسْتَحِقٍّ بَعْدَ مَوْتِ (١٢) مَنْ لَهُ ذَلِكَ لِقَرَابَةٍ  
يُذْنِبُهَا أَوْ نَحْوِهَا (١٣).

### أركان الإرث

أَرْكَانُ الْإِرْثِ ثَلَاثَةٌ: وَارِثٌ، وَمَوْرُوثٌ، وَحَقُّ مَوْرُوثٍ .

- 
- (١) أى عين منها .  
(٢) النصاب بلحاظ تقدم الزكاة .  
(٣) صورته أن تكون التركة أو بعضها مرهونة  
بدين على الميت فيقضى من المرهون دينه مقدما على مؤن التجهيز وسائر الحقوق .  
(٤) أى بحسب يساره وإعساره ، ولا عبرة بما كان عليه في حياته من إسرافه وتقتيره .  
(٥) وهى التى لم تتعلق بعين من التركة . (٦) أى ثلث ما بقى بعد الدين ومؤن  
التجهيز . (٧) وهو من ليس ووارث للميت بالفعل . (٨) وصورة دعوى الإرث  
أن يقول : أدعى بأن فلان مات وأنا ابنه لصلبه أو أخوه لأبويه أو عمه أو جده ، ويميز الجهة  
الحائزة لإرثه لا وارث له سوى أو النحصر إرثه فى وفى فلان لا وارث له سوانا ولا مانع  
يحجبنا عن إرثه ، ولى بينة تشهد بذلك . (٩) فمن أسمائه تعالى الوارث : أى الباقى بعد  
فناء الخلق . (١٠) يشمل للمال وحق الخيار والشفعة والقصاص والحجر المحترمة ونحوها .  
(١١) خرج به ولاية النكاح فإنها لاتقبل التجزى وإن انتقلت للأبعد بعد موت الأقرب ،  
فكل واحد من الإخوة بعد الأب مثلا له ولاية كاملة . (١٢) خرج به الحقوق الثابتة  
بالشراء ونحوه فإنها حق قابل للتجزؤ يثبت لمستحق . لكن فى حياة من كان له ذلك .  
(١٣) خرج به الوصية على القول بأنها تملك بالموت .

## أسباب الإرث

أسبابُ الإرثِ أَرْبَعَةٌ: قَرَابَةٌ<sup>(١)</sup> ، وَنِكَاحٌ<sup>(٢)</sup> ، وَوَلَاءٌ<sup>(٣)</sup> ، وَجِهَةٌ  
الْإِسْلَامِ<sup>(٤)</sup> .

## شروط الإرث

شُرُوطُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ: تَحَقُّقُ مَوْتِ الْمَوْرُوثِ<sup>(٥)</sup> ، وَتَحَقُّقُ حَيَاةِ  
الْوَارِثِ<sup>(٦)</sup> بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْرُوثِ ، وَمَعْرِفَةُ إِذْلَاقِهِ لِلْمَيِّتِ بِقَرَابَةٍ أَوْ نِكَاحٍ  
أَوْ وِلَاةٍ ، وَالْعِلْمُ بِجِهَةِ الْإِرْثِ بِالنَّسْبَةِ لِلْقَاضِيِ وَالْمَفْتَىِ<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) هي الأبوة والبنوة والإدلاء بأحدهما .
  - (٢) هو عقد الزوجية الصحيح وإن لم يحصل وطء ولا خلوة .
  - (٣) بفتح الواو وهو عسوبة سيدها نعمتة المعتق على رقيقه . فمن مات ولا عسوبة له بنسب وله معتق فله ماله كله أو الفاضل بعد الفروض ، فإن مات المعتق أو قام به مانع فلعصبته التعصين بأنفسهم كالابن والأخ لا بالغير كالبنات ولا مع الغير كالأخت ولا من ليس من العسبة كالأخ للأم والأُم ، وترتيب العسبة هنا كترتيبهم في النسب إلا أن أبا المعتق وابنه يقدمان على جده ، فإن لم يكن للمعتق عسبة فللمعتق المعتق ثم عصبته كذلك ، ولا ترث امرأة إلا من باشرت عتقه أو كان منتصيا إليه بنسب أو ولاء . (٤) غيرت بها بيت المال إن كان منتظما .
  - (٥) أي حقيقة بالمشاهدة أو بشهادة عدلين أو إلحاقه بالموتى حكما كما في حكم القاضي بموت المفقود اجتهدا بعد غيبته مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش بعدها غالبا أو تقديرا كما في الجنين المنفصل بجنابة على أمه توجب الغرة فتورث عنه بتقدير أنه كان حيا ثم مات .
  - (٦) أي بعد موت الموروث بالمشاهدة أو البينة أو بإلحاقه بالإحياء تقديرا .
  - (٧) أي أن هذا الشرط مختص بالقاضي والمفتي ، فلا يكفي بقول الشاهد : هذا وارث فلان الميت حتى يبين الجهة التي اقتضت الإرث منه ، ولا يكفي بقوله هو ابن عمه حتى يبين الدرجة التي اجتمعا فيها .

## موانع الإرث

مَوَانِعُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ : الْقَتْلُ<sup>(١)</sup> ، وَالرِّقُّ<sup>(٢)</sup> ، وَاخْتِلَافُ الدِّينِ<sup>(٣)</sup> ،  
وَالدَّوْرُ الْحَكْمِيُّ<sup>(٤)</sup> .

### الوارثون من الرجال<sup>(٥)</sup>

الْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ خَمْسَةٌ عَشْرَ : الْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْإِبْنُ

(١) فلا يرث القاتل من مقتوله ولو بحق ، كالمقتصم والقاضي والإمام والجلاد بأمرها أو أحدهما والشاهد ، أو بقصد مصلحة كضرب الأب والزوج للتأديب .

(٢) وهو عجز حكى يقوم بالإنسان بسبب الكفر . (٣) فلا يرث المسلم الكافر ولا عكس ، والكفر كله ملة واحدة . (٤) بأن يلزم من التوريث عدمه ، كان يقر أخ حائز بابن للميت ، فيثبت نسب الابن ولا يرث ؛ لأنه لو ورث لم يكن الأخ حائزا ، بل يكن محجوبا فلم يصح إقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث ، فأدى إرثه إلى عدم إرثه .

(٥) ولو فقد الوارثون من الرجال والنساء ؛ فأصل مذهب الشافعي أنه لا يرث ذوو الأرحام ولا يرث على ذوى الفروض لو وجد منهم من لم يستغرق التركة ، بل المال لبنت المال وإن لم ينتظم . والمختار الملقى به أنه إذا لم ينتظم القول بالرد على أهل الفروض حيث وجد منهم أحد غير الزوجين ما فضل من فروضهم بنسبة فروضهم ، فإن لم يكن ذو فرض أو كان وكان أحد الزوجين صرف إلى ذوى الأرحام وهم كل قريب ليس من المجمع على توريثهم المذكورين هنا ، وهم أربعة أصناف : أحدها من ينتمى إلى الميت وهم أولاد البنات وإن تزوا ، وأولاد بنات الابن وإن تزوا . ثانيا من ينتمى إليهم الميت وهم الأجداد والجندات الساقطون وإن علوا كأبي أم الميت وأمه . ثالثا : من ينتمى إلى أبوي الميت ، وهم أولاد الأخوات وإن سفلوا ، وبنات الإخوة ومن يدلى بهم . رابعا من ينتمى إلى أجداد الميت وجداته وهم العمومة للأُم والعمات مطلقا والخوالة مطلقا وإن تباعدوا وأولادهم وإن تزوا ، فمن تفرد من هؤلاء الأصناف حاز جميع المال ، وإن اجتمع منهم نوعان فأكثر نزل كل منهم منزلة من يدلى به ، وهو أول وارث مما يدلى ذوى الأرحام إلا الأخوال والحالات فينزلون منزلة الأم لا الأجداد والجندات للأُم وإلا الأعمام للأُم والعمات مطلقا وبنات العم فينزلون منزلة الأب لا الأجداد ، فمن سبق إلى =

وَأَبْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ<sup>(١)</sup>، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ، وَالْأَخُ لِلْأَبِ، وَالْأَخُ لِلْأُمِّ، وَأَبْنُ الْأَخِ الشَّقِيقُ، وَأَبْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ، وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ، وَالْعَمُّ لِلْأَبِ، وَأَبْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقُ، وَأَبْنُ الْعَمِّ لِلْأَبِ، وَالزَّوْجُ، وَذُو الْوَلَاءِ .

### الوارثات من النساء

الْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ عَشْرٌ : الْبِنْتُ وَبِنْتُ الْأَبْنِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالْأُمُّ ، وَالْجَدَّةُ لِلْأَبِ ، وَالْجَدَّةُ لِلْأُمِّ وَإِنْ عَلَتْكَ ، وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ ، وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ ، وَالْأَخْتُ لِلْأُمِّ ، وَالزَّوْجَةُ ، وَالْمُعْتَقَةُ .

### الفروض المقدره في كتاب الله تعالى

الْفُرُوضُ الْمَقْدَرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ<sup>(٢)</sup> : النِّصْفُ<sup>(٣)</sup> ، وَالرُّبْعُ ، وَالثَّمْنُ ، وَالثَّلَاثَانِ ، وَالثَّلَاثُ ، وَالسُّدُسُ .

= وارث قدم مطلقا وأخذ المال . فإن استواوا في السبق إلى الوارث قدر كأن الميت خلف من يدلون به وقسم المال أو الباقي بعد فرض الزوجية بين من يدلون به من الورثة فيجعل نصيب كل واحد منهم لمن أدلى به لو كان هو الميت ، ويقسم بينهم على حسب إرثهم منه .

(١) بفتح الهاء وضمها وكسرها . (٢) وبقي فرض سابع ثبت بالاجتهاد وهو ثلث الباقي ويفرض لاثنتين : الجد إذا اجتمع معه إخوة في بعض أحواله والأم في الغراوين .

(٣) ومخرجه من الأصول السبعة الاثنان ، وتأتي الأصول المذكورة الثلاثة وهي مخرج كل من الثلث والثلثين . وثالثها الأربعة وهي مخرج الربع . ورابعها الستة وهي مخرج السدس . وخامسها الثمانية وهي مخرج الثمن . وسادسها الاثنا عشر وهي مخرج السدس والربع إذا اجتمعا والثلث والربع إذا اجتمعا . وسابعها الأربعة والعشرون . وهي مخرج الثمن والسدس إذا اجتمعا وزاد إمام الحرمين والنووي وغيرهما أصليين آخرين في مسائل الجد والإخوة وهما ثمانية عشر وذلك في كل مسألة فيها سدس وثلث الباقي والباقي ، وستة وثلاثون في كل مسألة فيها ربع وسدس وثلث الباقي والباقي ، ويدخل العول الذي هو زيادة في السهام وتقصان في الأصباء =

## من يفرض له النصف

يُفْرَضُ النُّصْفُ لِحَمْسَةٍ : الزَّوْجُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجَةِ فَرَعٌ وَارِثٌ<sup>(١)</sup> ،  
وَبِنْتُ الصُّلْبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَعْصَبٌ<sup>(٢)</sup> وَلَا مُمَاتِلٌ<sup>(٣)</sup> ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ إِذَا

= في ثلاثة من هذه الأصول، فالسنة تعول إلى سبعة وإلى ثمانية وإلى تسعة وإلى عشرة والاثنا عشر إلى ثلاثة عشر وإلى خمسة عشر وإلى سبعة عشر ، والأربعة والعشرون إلى سبعة وعشرين . أما إذا مات الميت وليس في ورثته صاحب فرض بأن كانوا عصبات ، فإن تمحصوا ذكورا أو إناثا كنسوة أعتقن قنا بالسوية قسم المال بينهم بالسوية ، وأصل المسألة عدد رؤوسهم ، وإن اجتمع الصنفان ولا يكون إلا من النسب قدر كل ذكر كأثنين ، وعدد رؤوس المقسوم عليهم أصل المسألة . (١) أما إذا كان لها فرع وارث فسيأتي أنه يرد من النصف إلى الربع ، ويسمى هذا حجب نقصان كسكل ما فيه منع للشخص من أوفر حظيه ، أما ما فيه منع من الإرث بالكلية فيسمى حجب حرمان ، فكل من أدلى بنفسه إلى الميت ذكر كان أو أنثى سوى المعتق لا يحجب حرمانا ، وهم ستة : الأب والابن والزوج والأم والبنت والزوجة ، وغيرهم قد يحجب حرمانا ؛ فابن الابن يحجبه الابن وابن ابن أقرب منه ، والجد يحجبه الأب أو جد أقرب منه ، والأخ الشقيق يحجبه الأب والابن وابن الابن ، والأخ للأب يحجبه من قبله ، والأخ للأم يحجبه أصل ذكر أو فرع وارث ، وابن الأخ الشقيق يحجبه الأب والجد والابن وابن الابن والأخ الشقيق والأخ للأب ، وابن الأخ للأب يحجبه هؤلاء الستة وابن الأخ الشقيق ، والعم الشقيق يحجبه من قبله ، والعم للأب يحجبه من قبله ، وابن العم الشقيق يحجبه من قبله ، وابن العم للأب يحجبه من قبله ، والمعتق يحجبه عصبه النسب ، وبنت الابن يحجبها الابن أو بنتان إذا لم تصب ، والجددة للأم تحجبها الأم ، والجددة للأب يحجبها الأب والأم ، والجددة القربى من جهة الأم تحجب البعدي منها ، والجددة القربى من جهة الأب تحجب البعدي منها ، والجددة القربى من جهة الأب ولا عكس ، ويحجب الأخت من كل جهة من يحجب أباها ، ولا تحجب الأخت الشقيقة والأخت للأب فروض مستغرقة بل لها فرضها ، وتعول المسألة ؛ والأخوات الخالص لأب تحجبهن شقيقة مع بنت أو بنت ابن وأختان شقيقتان فأكثر إن لم يكن لمن معصب من الإخوة للأب ، ويحجب المعتقة عصبات النسب . (٢) فإن كان فللذكر مثل حظ الأنثيين . (٣) أي من بنت أخرى أو أكثر الميت ، فإن كانت اشتركتا في الثلثين كما يأتي .

لَمْ يَكُنْ لِمَيْتٍ وَلَدٌ صُلْبٍ وَلَا وَلَدٌ ابْنٍ أَعْلَى مِنْهَا ، وَلَا لَهَا مُعَصَّبٌ<sup>(١)</sup> ، وَلَا  
مُمَائِلٌ<sup>(٢)</sup> ، وَالْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَيْتٍ فَرْعٌ وَارِثٌ ، وَلَا لَهَا  
مُعَصَّبٌ<sup>(٣)</sup> وَلَا مُمَائِلٌ<sup>(٤)</sup> ، وَلَا لِمَيْتِ أَبِي<sup>(٥)</sup> ، وَالْأُخْتُ لِلْأَبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ  
لِمَيْتِ فَرْعٍ وَارِثٌ ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَشْقَاءِ ، وَلَا لَهَا مُعَصَّبٌ<sup>(٦)</sup> ، وَلَا مُمَائِلٌ<sup>(٧)</sup> ،  
وَلَا لِمَيْتِ أَبِي<sup>(٨)</sup> .

### من يفرض له الربع

يُفْرَضُ الرَّبْعُ لِأَثْنَيْنِ: الزَّوْجِ إِذَا كَانَ لِلزَّوْجَةِ فَرْعٌ وَارِثٌ<sup>(٩)</sup> ، وَالزَّوْجَةِ  
أَوْ الزَّوْجَاتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجِ فَرْعٌ وَارِثٌ .

### من يفرض له الثمن

يُفْرَضُ الثَّمَنُ لِلزَّوْجَةِ أَوْ الزَّوْجَاتِ إِذَا كَانَ لِلزَّوْجِ فَرْعٌ وَارِثٌ .

### من يفرض له الثلثان

يُفْرَضُ الثَّلَاثَانِ لِأَرْبَعَةٍ : بِنْتِي الصُّلْبِ فَأَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا  
أَوْ لَهَا مُعَصَّبٌ ، وَبِنْتِي الْإِبْنِ فَأَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَيْتٍ وَلَدٌ صُلْبٍ

- 
- (١) أى من أخ أو ابن عم . (٢) من بنت ابن أخرى للميت أو أكثر في درجاتها .  
(٣) أى من أخ شقيق أو جد . (٤) من أخت شقيقة أو أكثر .  
(٥) فإن كان حجبا من الإرث حرمانا وكذا إذا كان الفرع الوارث ولد صلب  
ذكرا أو ولد ابن ذكرا . (٦) من أخ لأب أو جد .  
(٧) من أخت لأب فأكثر . (٨) فإن كان حجبا من الإرث حرمانا وكذا  
لو كان الفرع الوارث ولد صلب ذكرا أو ولد ابن ذكرا أو كان أحد الأشقاء ذكرا .  
(٩) ولو من زنا .

وَلَا لَهُمَا أَوْ لَهُنَّ مُعَصَّبٌ، وَالْأَخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ فَأَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ  
صُلْبٌ وَلَا وَلَدٌ ابْنٍ وَلَا أَبٌ وَلَا لَهُمَا أَوْ لَهُنَّ مُعَصَّبٌ، وَالْأَخْتَيْنِ لِلْأَبِ  
فَأَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ صُلْبٌ وَلَا وَلَدٌ ابْنٍ وَلَا أَبٌ وَلَا أَحَدٌ مِنَ  
الْأَشْقَاءِ، وَلَا لَهُمَا أَوْ لَهُنَّ مُعَصَّبٌ .

### من يفرض له الثلث

يُفْرَضُ الثُّلُثُ لِأَثْنَيْنِ<sup>(١)</sup> : الْأُمُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ  
وَلَا عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ<sup>(٢)</sup> ، وَالْأَثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنَ الْإِخْوَةِ  
أَوِ الْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ<sup>(٣)</sup> إِذَا وَرِثُوا ، بَأْنِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أَصْلٌ ذَكَرَهُ  
وَلَا فَرْعٌ وَارِثٌ .

### من يفرض له السدس

يُفْرَضُ السُّدُسُ لِسَبْعَةٍ : الْأَبُ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ ، وَالْجَدُّ إِذَا  
كَانَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ<sup>(٤)</sup> ، وَالْأُمُّ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ  
وَارِثٌ أَوْ عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوِ الْأَخَوَاتِ<sup>(٥)</sup> ، وَالْجَدَّةُ<sup>(٦)</sup> إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلْمَيِّتِ

(١) ويفرض أيضا للجد في أحد أحواله مع الإخوة؛ وذلك أنه إذا اجتمع جد وأخ  
أو أخت أو أكثر لأبوين أو لأب ، فإما أن يكون معهم ذو فرض أولا ، فإن لم يكن معهم  
ذو فرض فيتعين للجد الأخط من المقاسمة وثالث جميع المال ، وتكون المقاسمة أخط إذا كان  
معه من الإخوة أو الإخوات أقل من مثليه ، والثالث أخط إذا كانوا أكثر من مثليه ، ويستوى  
الثالث والمقاسمة إذا كانوا مثليه ، وإن كان معهم ذو فرض تعين للجد الأخط من سدس جميع  
المال وثالث الباقي والمقاسمة . (٢) ولو محجوبين بالشخص .

(٣) ويقسم بينهم بالسوية ذكرهم كأنتاهم . (٤) وإلا حجه حرمانا كما مر .

(٥) أشقاء كانوا أو لأب أو لأم ولو محجوبين . (٦) وكذا الجدات ، ويشتركن

في السدس بالسوية .

أُمُّ أَوْ جَدَّةٌ أَقْرَبُ مِنْهَا أَوْ أَبٌ أَذْلَتْ بِهِ ، وَبِنْتِ الْإِبْنِ فَأَكْثَرُ<sup>(١)</sup> مَعَ بِنْتِ  
الصُّلْبِ<sup>(٢)</sup> ، وَالْأَخْتِ لِلْأَبِ فَأَكْثَرُ مَعَ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ<sup>(٣)</sup> ، وَالْأَخِ أَوْ الْأَخْتِ  
لِلْأُمِّ إِذَا وَرِثَا<sup>(٤)</sup> .

## الوصية

الْوَصِيَّةُ لُغَةً : الْإِيصَالُ<sup>(٥)</sup> ، وَشَرْعًا : تَبَرُّعٌ بِمَحَقٍّ مُضَافٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا<sup>(٦)</sup>  
لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ ، لَيْسَ بِتَذْيِيرٍ وَلَا تَعْلِيقٍ عِثْقٍ<sup>(٧)</sup> .

### أركان الوصية

أَرْكَانُ الْوَصِيَّةِ أَرْبَعَةٌ : مُوصٍ ، وَمُوصَى لَهُ ، وَمُوصَى بِهِ ، وَصِيغَةٌ .

- (١) إِذَا لَمْ يَعْصِبْهَا أَوْ يَعْصِبْنِ ذَكَرَ فِي دَرَجَتَيْنِ مِنْ أَخٍ أَوْ ابْنِ عَمٍ .
- (٢) وَكَذَا مَعَ بِنْتِ ابْنِ أَقْرَبِ تَكْمَلَةٌ لِلثَّلَاثِينَ فِيهِمَا . (٣) تَكْمَلَةٌ لِلثَّلَاثِينَ ، وَهَذَا إِنْ لَمْ  
يَكُنْ مَعَهَا أَوْ مَعَهُنَّ مَنْ يَعْصِبُهَا أَوْ يَعْصِبْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاجِبٌ لَهَا أَوْ لِهِنَّ  
مِنْ فَرْعٍ وَارِثٍ أَوْ أَبٍ أَوْ جَدٍّ أَوْ أَخٍ شَقِيقٍ . (٤) بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أَصْلٌ ذَكَرَ وَلَا فَرْعٌ  
وَارِثٌ ، وَقَدْ تَحْصُلُ مَا تَقْدِمُ أَنَّ أَصْحَابَ الْفُرُوضِ ثَلَاثَةٌ عَشْرًا ، أَرْبَعَةٌ مِنَ الذَّكَورِ : الزَّوْجُ وَالْأَخُ  
لِلْأُمِّ وَالْأَبِ وَالْجَدُّ ، وَقَدْ يَرِثُ الْأَبُ وَالْجَدُّ بِالتَّحْصِيبِ فَقَطْ ، وَقَدْ يَجْمَعَانِ بَيْنَهُمَا وَتَسْعَةٌ مِنْ  
الْإِنَاثِ : الْأُمُّ وَالْجَدَّتَانِ وَالزَّوْجَةُ وَالْأَخْتُ لِلْأُمِّ وَبِنْتُ الصُّلْبِ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ  
وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ . (٥) مِنْ وَصَى الشَّيْءَ بِكَذَا : أَيْ وَصَلَهُ ؛ سُمِّيَ بِهِ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةُ ، لِأَنَّ  
لِلْمُوصِي وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاةٍ بِخَيْرِ عَقْبَاءَ : أَيْ وَصَلَ الْقَرَابَاتِ النَّجْزَةَ الْوَاقِعَةَ مِنْهُ فِي الدُّنْيَا بِالْقَرَبِ  
الْمَعْلُوقَةِ بِمَوْتِهِ الَّتِي تَكُونُ بَعْدَهُ . (٦) كَأَنَّ يَقُولُ : أَوْصَيْتُ بِكَذَا فَكَأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَوْتِي  
وَالْتَحْقِيقُ كَأَعْطَوهُ كَذَا بَعْدَ مَوْتِي .

- (٧) أَيْ وَإِنْ التَّحْقِيقُ بِهَا حَكْمًا كَسْبَانَهُمَا مِنَ الثَّلَاثِ ، لِأَنَّهُمَا لَا يَتَوَقَّفَانِ عَلَى الْقَبُولِ  
وَلَا يَقْبَلَانِ الرَّجُوعَ بِالْقَوْلِ وَإِنْ قَبَلَاهُ بِالْفِعْلِ كَبِيعَ وَنَحْوَهُ .

## شروط الموصى

شُرُوطُ الْمُوصَى ثَلَاثَةٌ : التَّكْلِيفُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالِاخْتِيَارُ<sup>(١)</sup> .

### شروط الموصى له

شُرُوطُ الْمُوصَى لَهُ ثَلَاثَةٌ : عَدَمُ الْمَعْصِيَةِ وَإِنْ كَانَ جِهَةً<sup>(٢)</sup> ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا<sup>(٣)</sup> ، وَكَوْنُهُ أَهْلًا لِلْمَلِكِ<sup>(٤)</sup> إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا .

### شروط الموصى به

شُرُوطُ الْمُوصَى بِهِ ثَلَاثَةٌ : كَوْنُهُ مَقْصُودًا<sup>(٥)</sup> ، وَكَوْنُهُ قَابِلًا لِلنَّقْلِ اخْتِيَارًا<sup>(٦)</sup> ، وَكَوْنُهُ مَبَاحًا<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) فلا تصح من صبي ومجنون ومغنى عليه ورقيق ومكره، والسكران كالمكف .
  - (٢) فلا تصح لكافر بمسلم ولا لعامة كنيسة مجعولة للتعبد ولو من كافر، وتصح للكافر ولو حربيا وصرتدا كان يوصى لزيد وهو في الواقع حربى أو مرتد ؛ بخلاف ما لو قال أوصيت لزيد الحربى أو المرتد فإنه لا يصح ، وقيل يصح . (٣) فلا تصح الوصية لأحد الرجلين للجهل به ، نعم إن قال أعطوا هذا لأحد هذين صح لأنه تفويض لغيره وهو إنما يعطى معيناً .
  - (٤) فلا تصح لميت لأنه ليس أهلاً للملك ولا للداية إلا إن فسر الوصية لها بعنفها ، لأن المقصود بالوصية به مالها لأن العلف عليه فيشترط قبوله ويتعين الصرف إلى جهة الداية .
  - (٥) فلا تصح الوصية بدم ونحوه مما لا يقصد . (٦) فما لا يقبل النقل كالتقصاص وخذ القذف لا تصح الوصية به لأنهما وإن انتقلا بالإرث لا يتمكن مستحقهما من نقلهما ، نعم لو أوصى به لمن هو عليه صح وكان إبراء وإسقاطاً ، فلا يحتاج إلى قبول ولا يقبل الرجوع .
  - (٧) بأن يحل الانتفاع به ، فلا تصح بجمار ونحوه مما لا ينتفع به شرعاً ، لأن النفعة المحرمة كالمدمومة .

## شرط صيغة الوصية

شَرَطُ صِيغَةِ الْوَصِيَّةِ : لَفْظٌ يُشْعِرُ بِهَا<sup>(١)</sup> .

### صورة الوصية<sup>(٢)</sup>

صُورَةُ الْوَصِيَّةِ أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ : أَوْصَيْتُ لِعَمْرٍو بِمِائَةِ دِينَارٍ<sup>(٣)</sup> ، أَوْ يَقُولَ  
أَوْصَيْتُ لِلْفُقَرَاءِ بِهَذِهِ الضَّيْعَةِ<sup>(٤)</sup> .

(١) أى صريح كأوصيت له بكذا أو أعطوه له بعد موتى أو هو له بعد موتى أو كناية كقوله من مالى ، فلو مات ولم تعلم نيته بطلت ، وإنما تلزم الوصية بموت الموصى وقبول الموصى له بعده إن كان معينا ، فإن لم يكن معينا كالفقراء لم يشترط ؛ وللموصى الرجوع عن وصيته بنحو تفضتها أو أبطالها ، وبنحو البيع والرهن ولو بلا قبول ، وبالوصية به والعرض عليه .

(٢) ويكتب فى صيغة الوصية : الحمد لله ، وبعد فقد أوصى فلان وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن الموت حق وأن الجنة حق وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور ، مبتهلا إلى الله تعالى أن يتم عليه ذلك ولا يسلبه وأن يميته على الإسلام ، وأوصى أهله وأقاربه بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب بتقوى الله علام الغيوب ، وأنه إذا نزل به الموت المحتوم وانقضى أجله المعلوم أن يفصل بعد الموت فرضا وسنة ويمحط الحنوط الشرعى ، ويكفن بما يجب وما يسن بأكفان واسعة بيض ، ولين يفسله ويبحث القبر ويطمه الأجرة المعتادة فى البلد ، ولين يقرأ له أو عند قبره كذا وكذا من الختمات القرآن أو كذا من الأيام بكذا من الدراهم ، ثم يبادر بوفاء ما عليه من الديون المستقرة فى ذمته ، وإن أراد حجة أو الوصية بشىء لأرحامه ذكر ذلك وجعل تنفيذ الوصية بنظر فلان ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى الوصية) أن يقول عمرو : أدعى بأن زيدا أوصى لى بمائة دينار ، وأنى قبلت الوصية بعد موته ، وأنها تخرج من ثلثه ووارثه يعلم ذلك ، وأنا مطالب له بتسليم ذلك إلى .

(٣) صورة للوصية للمعين . (٤) صورة للوصية للجهة .